



جامعة آل البيت

كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية

قسم اقتصاديات المال والأعمال

أثر المبادلات التجارية بين الأردن ودول الاتحاد الأوروبي على الاقتصاد الأردني

The Impact of Trade Exchange between Jordan and European Union on Jor-

dan Economy

إعداد الطالب

مصطفى إسماعيل خليل الفهداوي

الرقم الجامعي (1520512018)

إشراف

الدكتور تركي مجحم الفواز

رسالة ماجستير قدمت استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في الاقتصاد والتعاون

الدولي

عمادة الدراسات العليا

جامعة آل البيت

الفصل الصيفي

2017م - 1438هـ



﴿قَالُوا سُبْحَانَكَ لَا عِلْمَ لَنَا إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَا إِنَّكَ أَنْتَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ﴾

(البقرة: الآية 32)



تفويض

أنا الطالب: مصطفى إسماعيل خليل، أفوض جامعة آل البيت بتزويد نسخ رسالتي للمكتبات
والمؤسسات أو الهيئات أو الأشخاص عند طلبهم حسب التعليمات النافذة في الجامعة.

الاسم: مصطفى إسماعيل خليل

التوقيع:

التاريخ: / / 2017م

إقرار والتزام بقوانين جامعة آل البيت وأنظمتها وتعليماتها

أنا الطالب: مصطفى اسماعيل خليل الرقم الجامعي: 1520512018

الكلية: الاقتصاد والعلوم الإدارية التخصص: اقتصاد وتعاون دولي

أعلن بأنني قد التزمت بقوانين جامعة آل البيت وأنظمتها وتعليماتها، السارية المفعول بها المتعلقة بأعداد رسائل الماجستير والدكتوراه عندما قمت شخصياً بأعداد رسالتي بعنوان:

أثر المبادلات التجارية بين الأردن ودول الاتحاد الأوربي على الاقتصاد الأردني

The Impact of Trade Exchange between Jordan and European Union on Jordan Economy

وذلك بما ينسجم مع الأمانة العلمية المتعارف عليها في كتابة الرسائل والأطاريح العلمية، كما أنني أعلن أن رسالتي غير منقولة أو مستلة من رسائل أو أطاريح أو كتب أو أبحاث أو أي منشورات علمية تم نشرها أو تخزينها في أي وسيلة إعلامية وتأسيساً على ما تقدم فأنتني أتحمل المسؤولية بأنواعها كافة في ما لو تبين غير ذلك ما فيه حق مجلس العمداء في جامعة آل البيت بإلغاء قرار منحي الدرجة العلمية التي حصلت عليها وسحب شهادة التخرج مني بعد صدورها دون أن يكون لي أي حق في التظلم والاعتراض أو الطعن بأي صورة كانت في القرار الصادر عن مجلس العمداء بهذا الصدد.

توقيع الطالب:..... التاريخ: 2017 /7/ م

عمادة الدراسات العليا

جامعة آل البيت

قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الرسالة بعنوان:

أثر المبادلات التجارية بين الأردن ودول الاتحاد الأوروبي على الاقتصاد الأردني

The Impact of Trade Exchange between Jordan and European Union on Jordan Economy

وأجيزت بتاريخ 28 / 7 / 2017م

إعداد

مصطفى اسماعيل خليل

بإشراف

د. تركي مجحم الفواز

أعضاء لجنة المناقشة

التوقيع

.....
.....

الدكتور تركي مجحم الفواز (مشرفاً ورئيساً)

.....
.....

الأستاذ الدكتور إبراهيم محمد البطاينة (عضواً داخلياً)

.....
.....

الدكتور علي مصطفى القضاة (عضواً داخلياً)

.....
.....

الدكتور علي جدوع الشرفات (عضواً خارجياً)

الإهداء

إلى منارة العلم والعلماء الإمام المصطفى سيد الخلق إلى رسولنا العظيم

(محمد صل الله عليه وسلم)

إلى الجريح المخضب بالدماء

(العراق العزيز)

إلى معنى الحب وإلى معنى الحنان والتفاني.... إلى بسملة الحياة وسر الوجود إلى من كان دعائها سر

نجاحي وحنانها بلسم جراحي إلى أعلى الناس

(أمي الحبيبة)

إلى رفيقة دربي وسندي ونصي الثاني

(زوجتي الغالية)

إلى أخواتي الأعزاء

إلى قرّة عيني أبنائي الأعزاء

(روان وإسماعيل ويوسف)

الباحث

الشكر والتقدير

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أفضل الخلق سيدنا محمد وعلى اله وصحبه أجمعين، وبعد:

لا يسعني وأنا أضع اللمسات الأخيرة لهذا الجهد المتواضع الا أن أتوجه بالشكر والعرفان إلى الأستاذ الإنسان الذي أعطى ولا يزال يعطي بسخاء، وقدم ولا زال يقدم ثمرة فكره وتجربته لطالبي العلم، والإنسان الذي كانَّ العون والملاذ منذ اللحظة الأولى أستاذي الفاضل الدكتور تري مجحم الفواز ... له الشكر كل الشكر في إشرافه على هذه الرسالة وما زودني به من ملاحظات وإرشادات كانت العون والسند في إنجاز هذا العمل.

كل الشكر وعظيم الامتنان إلى جميع أساتذتي الأفاضل الذين أدوا الأمانة العلمية بصدق وإخلاص في كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية قسم الاقتصاد والتعاون الدولي، كما وأتقدم بالشكر إلى حضرة الأساتذة رئيس وأعضاء لجنة المناقشة وخالص الدعاء لله عز وجل أن يبارك لهم سعيهم ويُعظم لهم المثوبة على اهتمامهم بهذه الدراسة وتقييمها.

وأتقدم بالشكر إلى كل من ساعد أو سألهم في توجيهي التوجيه الصحيح ورعايتي الرعاية الأخوية الصادقة، وإلى كل من بادر في تقديم المعلومات، المراجع العلمية في سبيل إنجاز هذه الرسالة.

الباحث

فهرس المحتويات

ح	فهرس المحتويات
ي	قائمة الجداول
ك	ملخص
ل	ABSTRACT
1	الفصل الأول الإطار العام للدراسة
2	1-1 المقدمة:
2	2-1 مشكلة الدراسة:
3	3-1 أهمية الدراسة:
3	4-1 أهداف الدراسة:
3	5-1 فرضيات الدراسة:
4	6-1 التعريفات الإجرائية:
5	الفصل الثاني الإطار النظري والدراسات السابقة
6	1-2 المبحث الأول: التجارة الخارجية ونظرياتها:
9	1-1-2 أسباب قيام التجارة الخارجية:
10	2-1-2 أهمية التجارة الخارجية:
11	3-1-2 التجارة الخارجية والتكامل الاقتصادي:
13	2-2 المبحث الثاني: الاقتصاد الأردني
14	1-2-2 خصائص الاقتصاد الأردني
18	3-2 المبحث الثالث: اتفاقية الشراكة الأردنية الأوروبية
19	1-3-2 أهداف اتفاقية الشراكة الأردنية الأوروبية
20	2-3-2 محاور اتفاقية الشراكة الأردنية الأوروبية
21	3-3-2 شروط اتفاقية الشراكة الأردنية الأوروبية:
21	4-3-2 الآثار الإيجابية والسلبية لتوقيع الاتفاقية على الصادرات الأردنية:-

23.....	5-3-2 محاذير اتفاقية الشراكة الأردنية الأوروبية.....
24.....	4-2 المبحث الرابع: الآثار التجارية الخارجية على الاقتصاد الأردني
24.....	1-4-2 مزايا الاستثمار الأجنبي على اقتصاديات الدولة المضيفة:
26.....	2-4-2 دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر.....
27.....	5-2 المبحث الخامس: الدراسات السابقة.....
27.....	1-5-2 الدراسات باللغة العربية.....
29.....	2-5-2 الدراسات باللغة الأجنبية:.....
30.....	ما يميز الدراسة الحالية:

31 الفصل الثالث منهجية الدراسة

32.....	1-3 منهجية الدراسة:.....
32.....	2-3 مصادر جمع المعلومات:.....
32.....	3-3 الاختبارات المستخدمة:
34.....	4-3 طرق علاج عدم الاستقرار في بيانات السلسلة الزمنية:.....
34.....	5-3 تحليل الانحدار الخطي (Linear Regression):.....
34.....	6-3 نماذج الدراسة:.....
35.....	7-3 اختبارات استقرار السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة:.....
37.....	8-3 نتائج اختبار التكامل المشترك (Co-Integration Test):.....
38.....	9-3 نتائج اختبار الانحدار الخطي البسيط (Simple Linear Regression):.....

41 الفصل الرابع النتائج ومناقشتها

44 الفصل الخامس الاستنتاجات والتوصيات

45.....	1-5 الاستنتاجات:.....
45.....	2-5 التوصيات.....

46 قائمة المراجع

46.....	أولاً- المراجع باللغة العربية.....
50.....	ثانياً- المراجع باللغة الأجنبية:

53 الملاحق.....

قائمة الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	الرقم
44	اختبار فيليبس بيرن (PP) واختبار ديكي فولر المطور (ADF)	1
45	نتائج اختبار سكون البواقي	2
46	اختبار التكامل المشترك	3
47	نتائج تحليل الانحدار	4
48	نتائج تحليل الانحدار	5

أثر المبادلات التجارية بين الأردن ودول الاتحاد الأوربي على الاقتصاد الأردني

إعداد الطالب

مصطفى إسماعيل خليل الفهداوي

إشراف

الدكتور تركي الفواز

ملخص

هدفت هذه الدراسة إلى قياس أثر التبادل التجاري بين الأردن ودول الاتحاد الأوروبي على الاقتصاد الأردني ممثلاً بالصادرات والمستوردات، واستخدمت الدراسة الانحدار الخطي البسيط وبيانات السلاسل الزمنية للفترة (1990-2016)، وقد توصلت الدراسة إلى وجود أثر إيجابي وذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) للتبادل التجاري بين الأردن والاتحاد الأوروبي على الصادرات والمستوردات.

**The impact of trade exchange between Jordan and EU countries on the Jordanian
economy**

By


Mustafa Ismail Khalil Al - Fahdawi

Supervision

Dr. Turki Mjhim Al - Fawwaz

ABSTRACT

The study aimed at measuring the effect of trade exchange between Jordan and EU countries on the Jordanian economy represented by exports and imports. The study used simple linear regression and time series data for the period 1990-2016. The study found that there is a positive, simple and statistically significant effect at the level of significance ($\alpha \leq 0.05$) for trade exchange between Jordan and the EU on exports and imports.



الفصل الأول
الإطار العام للدراسة

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

1-1 المقدمة:

إن الأردن من الدول التي استطاعت أن تمارس السياسة الاقتصادية في الإصلاح الاقتصادي التي كانت دعائمها تحرير التجارة الخارجية، والعمل على توفير بيئة استثمارية واقتصادية تؤدي إلى جو تنافسي، وتحرير السوق، وكذلك لجأت الحكومة الأردنية إلى تقوية دور القطاع الخاص في العديد من النشاطات الاستثمارية والإنتاجية ليقوم بمسؤولياته للمساهمة في دفع عجلة التنمية الاقتصادية بشكل كبير.

لقد عملت دول الاتحاد الأوروبي على تعزيز النشاطات الاقتصادية لضمان قابليتها وقدرتها على المنافسة الدولية، وبناء شراكات تجارية واستثمارية متنوعة مع مختلف الدول مبنية على سياسة اقتصادية منفتحة، ترتبط ارتباطاً وثيقاً بسياسة تنمية تستند على قواعد منظمة التجارة العالمية، والعمل على إعطاء الفرصة لسلع القادمة من الدول والمؤسسات لترويج صادراتها داخل دول الاتحاد الأوروبي مع إعطاء امتيازات تفضيلية للمستوردات القادمة من الدول النامية ذات الاقتصاديات التي تسعى للانفتاح الاقتصادي، كتخفيض الرسوم، أو بدخول مجاني معفى من الرسوم للسلع الواردة من الدول الأكثر فقراً، بناء على برنامج الاتحاد المعلن بخصوص ذلك عام (2001).

هذا من الجدير بالذكر أن الظروف التي تعيشها المنطقة العربية بشكل عام دوراً كبيراً في تراجع العلاقات الاقتصادية ما بين الدول العربية والاتحاد الأوروبي، مما أدى إلى تراجع مؤشرات التجارة مما خلف خسائر اقتصادية كبيرة.

1-2 مشكلة الدراسة:

تتمثل مشكلة الدراسة الحالية بعدم وضوح مدى تأثير الاقتصاد الأردني بحجم المبادلات التجارية بين الأردن ودول الاتحاد الأوروبي سواء كان سلباً أو إيجاباً، لذا جاءت هذه الدراسة للتعرف على أثر التبادل التجاري بين الأردن والاتحاد الأوروبي على الاقتصاد الأردني.

3-1 أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذه الدراسة في أنها تتناول أحد المواضيع الهامة في الاقتصاد، حيث تتناول أثر التبادل التجاري بين الأردن والاتحاد الأوروبي على الاقتصادي الأردني، وقد جاءت هذه الدراسة بهدف توفير بعض الدراسات التطبيقية لمتخذي القرار في الأردن لكي تكون قراراتهم مبنية على نتائج بحث لتجنب اتخاذ قرارات خاطئة، أما في الجانب النظري فتكمن أهمية هذه الدراسة في إثراء المكتبة العربية في مثل هذا النوع من الدراسات نظراً لندرة مثل هذا النوع من الدراسات في الوطن العربي حيث الدراسات القياسية السابقة التي تعرضت لنفس الموضوع في الاقتصاد الأردني قليلة حسب علم الباحث.

4-1 أهداف الدراسة:

الهدف العام: بيان أثر التبادل التجاري بين دول الاتحاد الأوروبي والأردن على الاقتصاد الأردني.

أهداف الثانوية:

- 1- بيان أثر التبادل التجاري بين دول الاتحاد الأوروبي والأردن على الصادرات.
- 2- بيان أثر التبادل التجاري بين دول الاتحاد الأوروبي والأردن على الواردات.
- 3- استعراض نشأة وتطور التبادل التجاري بين الأردن ودول الاتحاد الأوروبي.
- 4- بحث أسباب قيام التجارة الخارجية بين الأردن ودول الاتحاد الأوروبي.

5-1 فرضيات الدراسة:

الفرضية الأساسية التي تحاول هذه الدراسة اختبارها تتلخص في أثر التبادل التجاري بين الاتحاد الأوروبي والأردن على الاقتصاد الأردني ويمكن صياغتها كالآتي:

H1: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($0.05 \geq \alpha$) للمبادلات التجارية بين الاتحاد الأوروبي والأردن على حجم الصادرات الأردنية.


H2: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($0.05 \geq \alpha$) للمبادلات التجارية بين الاتحاد الأوروبي والأردن على حجم الواردات الأردنية.

1-6- التعريفات الإجرائية:

المبادلات التجارية: هي تلك العمليات التي تحدث في التجارة سواء على المستوى الدولي أو المستوى المحلي و تتمثل في الصادرات و الواردات للبضائع المختلفة.

الصادرات: هي جميع السلع والبضائع والخدمات التي ترسلها الدولة وتوجهها إلى الأسواق الدولية الخارجية.

المستوردات: هو مصطلح تجاري يُطلق على كل ما يتم تزويد السوق المحلي به من سلع وخدمات مستوردة أو قادمة من الخارج أو حتى من الداخل لتغطية حاجة السوق من نقص في سلعة ما.



الفصل الثاني
الإطار النظري والدراسات السابقة

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

مقدمة:

تم في هذا الفصل استعراض الإطار النظري والدراسات السابقة للدراسة الحالية والتي هدفت للتعرف على أثر التبادل التجاري بين الأردن والاتحاد الأوروبي على الاقتصاد الأردني، وذلك من خلال ثلاث مباحث المبحث الأول يتناول التجارة الخارجية ونظرياتها، بينما يتناول المبحث الثاني الاقتصاد الأردني، ويتضمن المبحث الثالث اتفاقية الشراكة الأردنية الأوروبية، ويتناول المبحث الرابع الآثار التجارية الخارجية على الاقتصاد الأردني، المبحث الخامس الدراسات السابقة العربية والأجنبية ذات الصلة بموضوع الدراسة الحالية:

1-2 المبحث الأول: التجارة الخارجية ونظرياتها.

يشهد العالم تغيرات وتحولات على كافة الأصعدة، السياسية والاقتصادية والعلمية والثقافية والاجتماعية وغيرها، تغيرات اشبه بالنقلة النوعية، التي تجعل الحاضر مختلفاً عن الماضي، والإنسان المتحضر لا يمكن أن يعيش بمنأى عما يدور حوله، فلا بد له أن يتعامل مع معطيات عصره، وأن يفهم لغته، إذا أراد أن يكون له دور في هذا العالم المتغير. يرتبط مفهوم التبادل التجاري بشكل عام بمفهوم العوامة، إذ سهلت العوامة عملية تبادل السلع والخدمات بين الدول من خلال توسع التجارة الدولية وذلك بتوجه الدولة إلى إنتاج السلع التي تتناسب مع مواردها بأقل تكلفة مقابل شراء السلع الأخرى من الدول التي تنتجها بتكلفة قليلة

(Hughes,2011).

ويعد التبادل التجاري بين الدول حقيقة لا يتصور العالم من غيرها اليوم، فلا يمكن لدولة ما أن تعزل اقتصادها عن بقية العالم سواء كانت متقدمة أو نامية، وباتت التجارة الدولية محط أنظار الدول التي تسعى لتحقيق التنمية الاقتصادية وذلك لما للتجارة الدولية من أهمية في الوصول للأسواق الأجنبية من خلال التصدير، كما أن التجارة الخارجية تتيح إمكانية الحصول على منتجات يحتاجها المجتمع المحلي (العبادلة، 2015).

أصبحت الاستثمارات الأجنبية من أهم مصادر التمويل في الدول النامية خاصة في ظل تزايد المديونية الخارجية لهذه الدول، حيث أن تزايد المديونية أدى إلى انحسار حركة الإقراض الدولية بعد أن كان لها دور هام في تمويل الاستثمارات في الدول النامية، لذلك أصبح الاستثمار الأجنبي بديلاً عن القروض (الفواز وآخرون، 2006)، وتكمن أهمية الاستثمار الأجنبي في الدول العربية بسبب ارتفاع المديونية الخارجية لمعظم الدول العربية، مما يقلل من الموارد المالية للاستثمار، وهذا من شأنه أن يحفز الدول العربية ويشجعها على استقطاب الاستثمارات الأجنبية من أجل تعزيز الإنتاج المحلي وزيادة القدرة على الانخراط في الاقتصاد العالمي (الكفري، 2010)، وإن الانضمام لمنظمة التجارة العالمية يساعد على تسهيل تدفقات الاستثمار الأجنبي بعدة وسائل، من أهمها (العمرى وآخرون، 2015):

1. يتطلب الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية تخفيف القيود على حرية التجارة، مما يساهم في تعزيز حركة الاستثمارات الأجنبية.
2. يساهم تخفيض التعريفات الجمركية للدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية في إيجاد فرص استثمارية للمستثمرين الأجانب لزيادة الاستثمارات في تلك الدول.
3. قد تقوم المنشآت المحلية بالاستفادة بطرق مباشرة من خلال الاستيراد وإعادة توجيه صادراتها نحو العالم الخارجي من خلال شركات التجارة الأجنبية.

أن المفهوم البسيط للتجارة الخارجية قائم على أنها تتمثل المعاملات التجارية الدولية في صورها الثلاثة والتي تتضمن (انتقال السلع، والأفراد، ورؤوس الأموال) والتي تنشأ بين مجموعة من الأفراد الذين يقيمون وحدات سياسية مختلفة أو الحكومات أو المنظمات الاقتصادية (الجمال، 2013).

لعل أول من عالج التجارة الخارجية بشكل واضح وصريح هو الاقتصادي D. Ricardo من خلال نظريته المسماة بالميزة النسبية معتمداً على مبدأ أن تكلفة العمل هي مصدر القيمة للتبادل الداخلي وامتد بهذه النظرة للتبادل الخارجي. وقد اعتمد ريكاردو في توضيح نظريته على مثال التبادل التجاري بين دولتين (إنكلترا، والبرتغال) وفي سلعتين (المنسوجات والنبيد) حيث يتفاوت استخدام عنصر العمل في كلا الدولتين في إنتاج هاتين السلعتين.

ويشترط لصحة هذه النظرية سيادة المنافسة التامة، وقانون ثبات الغلة مع الحجم (زيادة الإنتاج بنفس النسب التي تزداد بها مدخلات الإنتاج) بحيث لا تتجه تكلفة العمل، الخاصة بإنتاج كل سلعة، نحو الارتفاع أو الانخفاض مهما تغير الإنتاج، شريطة أن يسمح للعمل بالتنقل داخل الدولة وليس ما بين

الدولتين. ففي حالة ارتفاع السعر النسبي لإحدى السلعتين داخل دولة عن كلفة العمل، فإن قوي العمل تقم بالانتقال إلى النشاط المنتج لهذه السلعة حتى يتساوى السعر النسبي بها مع تكلفة العمل النسبية الخاصة بها. إلا أنه نظراً لافتراض عدم حرية انتقال العمل ما بين الدولتين، فإن بإمكان الدولة الاستفادة من تصدير السلعة التي تخفض كلفتها النسبية والحصول مقابل ذلك على قدر أكبر من السلعة الأخرى من الدول الأخرى التي تنخفض نسبة كلفتها لديها. وبناء على ذلك تنشأ التجارة الخارجية، وتتمتع كل دولة بالحصول على قدر أكبر من السلع مما لو قامت هي بنفسها بإنتاجها. الأمر الذي يبرر، من وجهة نظر ريكاردو ونظرية المزايا النسبية، ضرورة التخصص لتحقيق المكاسب من التجارة الخارجية، إلا أن ريكاردو لم يوضح مقدار الكسب بفعل التخصص. وهذا ما قام به اقتصادي آخر، جون سيتوارت ميل J. Mill من خلال إضافته لنظرية ريكاردو حيث فسرها على أنها نسب المقايضة (التبادل التجاري ما بين السلعتين) بالاعتماد على الإنتاجية النسبية في الدولتين (نسبة الكميتين المنتجتين من السلعتين إلى وحدة العمل المستخدمة في إنتاجهما في كلا الدولتين) (الكواز، 2009).

إن اختلاف التكاليف النسبية يجعل نسبة تبادل السلعة التي تتمتع فيها الدول بميزة نسبية في التكلفة تفوق نسبة تبادلها في الدول الأخرى التي ترتفع بها الكلفة النسبية بينما تخفض للسلعة الأخرى. وبناء على ذلك، يحدث التبادل التجاري عند معدل مقايضة يقع بين السعرين النسبيين في الدولتين. ويتحدد هذا المعدل بفعل مقابلة حجم الطلب في الدولتين، أو الطلب المتبادل ويتحقق التوازن عند النقطة التي تتساوى فيها قيمة الصادرات والواردات لكل دولة (الجمال، 2013).

للتجارة الخارجية أهمية كبيرة في الاقتصاد العام للدولة؛ إذ أن آثار التجارة الخارجية تنعكس بشكل مباشرة على النواحي الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، خصوصا في المتغيرات الدولية التي رافقت العولمة والانفتاح الاقتصادي، بالإضافة للتطور في وسائل الاتصال والمعلوماتية (الحباشنه، 2016).

كما تعرف على أنها عملية تبادل تجاري في السلع والخدمات وغيرها من عناصر الإنتاج المختلفة بين الدول بهدف تحقيق منافع متبادلة لأطراف التبادل (رشيد، 2011)، كما يرى جويد (2013) أنها حركة السلع والخدمات بين الدول المختلفة، بحيث تشمل حركات رؤوس الأموال الخارجية، وأيضاً تعرف بأنها حقل من حقول الاقتصاد الذي يطبق نماذج الاقتصاد الجزئي لمحاولة فهم الاقتصاد الدولي، ويتضمن محتواها تحليل للعرض والطلب في الأسواق الدولية (Suranovic, 2012).

ومن التعاريف السابقة يستنتج الباحث أن التجارة الخارجية عبارة عن مختلف عمليات التبادل التجاري الخارجي سواء في صور سلع أو أفراد أو رؤوس أموال بين أفراد يقطنون وحدات سياسية مختلفة بهدف إشباع أكبر كمية ممكنة من الحاجات، وتتكون التجارة الخارجية من عنصرين أساسيين هما الصادرات والواردات.

2-1-1 أسباب قيام التجارة الخارجية:

يرجع تفسير أسباب قيام التجارة الخارجية بين الدول إلى جذور المشكلة الاقتصادية أو بما يسميه الاقتصاديون بمشكلة الندرة النسبية، وذلك لأن الدول لا تستطيع أن تعيش منفردة ومنعزلة عن غيرها، وأن كل دولة لا تستطيع اتباع سياسة اكتفاء ذاتي (الخاقاني، 2016)، وباعتبار التجارة الخارجية تعمل على زيادة رفاهية دول العالم فهي توسع القدرة التسويقية والتنافسية عن طريق فتح أسواق جديدة في مجالات الاستهلاك (العبادلة، 2015)، ويمكن إجمال أسباب قيام التجارة الخارجية بما يلي:

● الحاجة إلى العلاقات الاقتصادية الخارجية:

باعتبار عدم وجود توزيع متكافئ لعناصر الإنتاج بين بلدان العالم المختلفة بما فيها الظروف المناخية (درجات الحرارة، والأمطار، والنباتات)، والموارد المعدنية والرأسمالية والبشرية والكفاءات الإدارية وغيرها من المتغيرات الاقتصادية التي تؤثر على قدرات البلد على الإنتاج، فإن هذه الاختلافات بين البلدان تؤدي إلى اختلاف في إنتاج السلع والخدمات (Kulkarni & Stay, 2016)، بحيث لا يستطيع أي بلد أن يحقق اكتفاءً ذاتياً، ويمكننا القول أن التجارة الخارجية تتيح لكل دولة أن تستغل مواردها بأكبر قدر ممكن من الكفاءة للحصول على أكبر ناتج ممكن من خلال استعمال هذه الموارد (جويد، 2013).

- الاختلاف في الطلب والميول والأذواق الناتج عن التفضيل النوعي للسلعة:

إن اختلاف تفضيلات وميول الناس من بلد لآخر من أسباب قيام التجارة، وذلك لتلبية كافة الأذواق والتفضيلات (Suranovic, 2010).

- اختلاف مستوى التكنولوجيا المستخدمة في الإنتاج:

يعتبر التفاوت الموجود بسبب التكنولوجيا المستخدمة في عملية الإنتاج بين البلدين من أسباب قيام التجارة الدولية، حيث أن التكنولوجيا في عملية التجارة تشير إلى تحويل الموارد (العمل ورأس المال والأرض) إلى مخرجات (سلع وخدمات) (Siddiqui, 2016).

2-1-2 أهمية التجارة الخارجية

تعتبر التجارة الخارجية تاريخياً الجزء الأهم في العلاقات الاقتصادية الخارجية، وقد تعمق تأثيرها وتطور بشكل كبير بعد الحرب العالمية الثانية، كما تلعب التجارة دوراً مهماً في دعم اقتصاديات الدول المختلفة من خلال توفير العملة الصعبة لتنفيذ الخطط الاقتصادية (مختار، 2009)، حيث تعد التجارة الخارجية من القطاعات الحيوية في أي مجتمع لما لها من أهمية تتمثل في ما يلي:

1. تربط الدول والمجتمعات ببعضها البعض بالإضافة لاعتبارها منفذاً لتصريف فائض الإنتاج عن حاجة السوق المحلية (صقر، 2008).

2. تعتبر مؤشراً جوهرياً على قدرة الدول الإنتاجية والتنافسية في السوق الدولي وذلك لارتباط هذا المؤشر بالإمكانيات الإنتاجية المتاحة وقدرة الدولة على التصدير وعلى الاستيراد، وانعكاس كل ذلك على رصيد الدولة من العملات الأجنبية وما له من أثر على الميزان التجاري (العصار، 2000).

3. تحقق المكاسب على أساس الحصول على السلع بتكلفة أقل مما لو تم إنتاجها محلياً.

4. تؤدي إلى زيادة الدخل القومي اعتماداً على التخصص والتقسيم الدولي للعمل.

5. ترتقي بالأذواق وتحقق كافة المتطلبات والرغبات.

6. تقييم علاقات ودية مع الدول الأخرى المتعامل معها (العرجان، 2014).

في البداية لم يضع الاتحاد الأوروبي أية شروط لانضمام الدول إلى العضوية، لكن الفرق كان شاسعاً في المستوى الاقتصادي والسياسي بين الدول الأوروبية مع دول الاتحاد مما دفع مجلس الاتحاد الأوروبي في عام (1993) لوضع شروط تعرف بشروط "كوبن هاغن"، وتتمثل فيما يلي (منصري، 2015):

1. شروط سياسية: حيث أنه على الدولة المرشحة للعضوية أن تتمتع بمؤسسات مستقلة تضمن الديمقراطية، وحقوق الإنسان، وحقوق الأقليات.

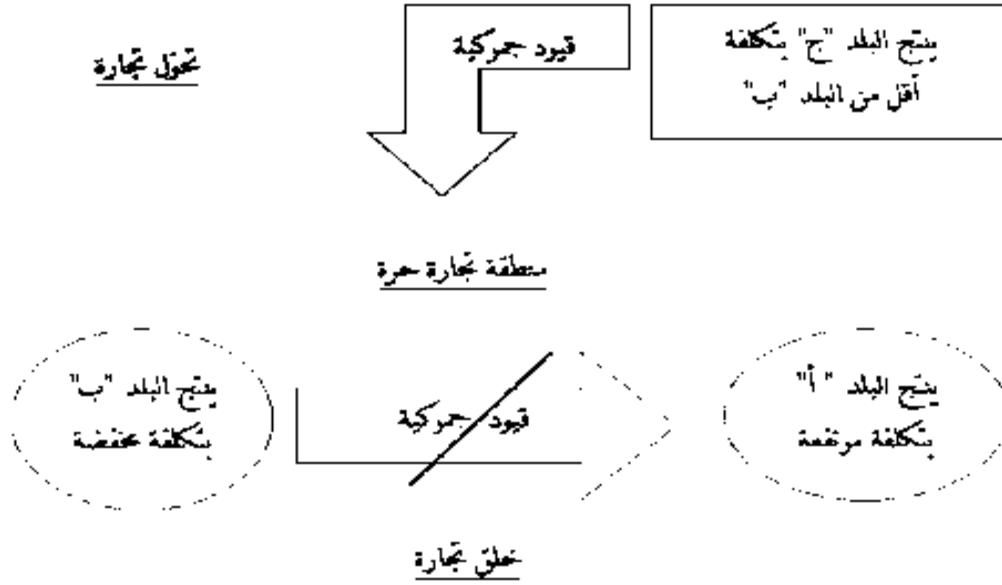
2. شروط اقتصادية: ضرورة وجود نظام اقتصادي فعال قادر على التعامل مع المنافسة الموجودة ضمن الاتحاد، ويعتمد على اقتصاد السوق.

3. شروط تشريعية: على الدولة المرشحة للعضوية القيام بتعديل تشريعاتها وقوانينها بحيث تتناسب مع التشريعات والقوانين الأوروبية التي تم وضعها وتبنيها من قبل الاتحاد بداية.

2-1-3 التجارة الخارجية والتكامل الاقتصادي:

وضع الاقتصادي (J. Viner) أساس لتقييم جهود التكامل الاقتصادي من وجهة النظر التحليلية، حيث اقترح مفهومين أساسيين (خلق التجارة، تحويل التجارة) لعرض تقييم آثارها على التكامل الاقتصادي، إذ يشير النموذج إلى أنه في حالة وجود أثر صافي لصالح خلق التجارة فإن جهود التكامل لصالح الدولة محل التحليل، والعكس صحيح في حالة كون الأثر الصافي لصالح تحويل التجارة (الكواز، 2009). ويقصد بخلق التجارة تحويل الدول إنتاج منتجات غير مستوى غير عالي من الكفاءة إلى إنتاج منتجات على مستوى أفضل (Stojadinovic, 2016).

أما تحويل التجارة فيعني العكس: التحول من منتجين أكفاء إلى غير أكفاء (إحلال واردات مرتفعة التكلفة مستوردة من أحد الدول الأعضاء بالتكامل محل واردات كانت تستورد من بلد غير عضو)، وما قد تسببه الحالة الأولى من تحسن في صافي التأثير على الرفاه العام، وما تسببه الحالة الثانية من تدهور في هذا الرفاه (الكواز، 2009)، كما هو موضح في الشكل رقم (2):



شكل رقم (2) توضيح آلية خلق وتحويل التجارة

المصدر: (الكواز، 2009)

2-2 المبحث الثاني: الاقتصاد الأردني

يعتبر الاقتصاد الأردني من الاقتصاديات المحدودة الموارد صغير الحجم في المنطقة، وعلى الرغم من الأردن محاط بأكبر احتياطات العالم من النفط الخام إلا أنه لا يملك أي مورد للنفط الخام، ولذلك فإن واردات النفط الخام تعتبر أحد أهم مصادر استنزاف النقد الأجنبي للاقتصاد الأردني. ويمتلك الأردن كميات كبيرة من الفوسفات والبوتاس إلا أن هذه المنتجات مثل غيرها من المواد الأولية عرضة لتقلبات الأسعار، كما أن الأردن يواجه نقصاً حاداً في مصادر المياه مما يجعل القطاع الزراعي عرضة للجفاف من وقت لآخر بالإضافة إلى عدم استغلال كافة الأراضي الصالحة للزراعة بسبب نقص الموارد الطبيعية وضعف الإمكانيات الصناعية في الأردن، لذلك فإن قطاع الخدمات يعتبر القطاع الرائد في الاقتصاد الأردني حيث يمثل نصيب قطاع الخدمات النسبة الأكبر من حيث المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي بين قطاعات الاقتصاد (السقا، 2010).

وبسبب ضيق قاعدة الموارد فإن الأردن يعتمد إلى حد كبير على الدول العربية المجاورة له، ولهذا السبب عانى الاقتصاد الأردني من ويلات التقلبات السياسية والاقتصادية التي عصفت بالمنطقة وخاصة بعد حرب الخليج عند دخول القوات العراقية للكويت، وانتهت بحرب العراق عام 2003، الأمر الذي جعل النقد الأجنبي في الأردن عرضة للتقلب الحاد مع أي صدمة خارجية، خاصة إيرادات السياحة، وإيرادات التحويلات والمساعدات التنموية، والإعانات من الدول النفطية المجاورة، وقد انقسم العالم العربي عقب حرب الخليج إلى معسكرين، وباعتبار الأردن من الدول المؤيدة للعراق فقد تأثر الاقتصاد الأردني بشكل كبير نتيجة الحرب، فقد انخفضت تحويلات العمال المهاجرين إلى الأردن بشكل واضح، كما أن المساعدات النفطية الخليجية للأردن قد توقفت، وكان للعقوبات الاقتصادية التي أقرتها الأمم المتحدة على العراق أضراراً كبيرة على القطاع الخارجي الأردني؛ باعتبار أن العراق هو الشريك التجاري الأول للأردن، وقد تأثرت شتى أنواع القطاعات في الأردن مثل قطاع النقل والزراعة والصناعة، كما تأثرت أعداد السائحين إلى الأردن بشكل كبير (السقا، 2010).

2-2-1 خصائص الاقتصاد الأردني

واقع وخصائص الاقتصاد الأردني

أ- قطاع التجارة

انتهج الأردن سياسة تجارية مبنية على أسس الانفتاح الاقتصادي وتحرير التجارة، كما بذل الأردن جهوداً مكثفة لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية وتشجيع الاستثمارات الوطنية، بهدف زيادة فرص العمل وتحقيق الرفاه لأبناء شعبه. وقد واكب هذه الجهود تعزيز العلاقات الاقتصادية والتجارية للأردن مع الدول العربية الشقيقة والصديقة من خلال اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى واتفاقيات التجارة الحرة العالمية.

كما انتهج الأردن سياسة الانفتاح من خلال تعزيز آليات السوق وتشجيع روح المبادرة الفردية والإنجاز التي ساهمت في تفعيل دور القطاع الخاص في قيادة دفة الفعاليات الاقتصادية وتعميق مناخ الحرية الاقتصادية وخلق بيئة تنظيمية عصرية وتشجيعه على الاستثمار والإنتاج. كما انضمت الأردن إلى منظمة التجارة العالمية في العام 2000، ووقع على اتفاقيات لتحرير التجارة مع الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية والدول العربية وسنغافورة وكندا وتركيا، وأصبحت معظم التجارة صادرات كانت أم واردات معفاة من الرسوم الجمركية مما عمل على زيادة حجم التجارة الدولية وأهميتها في الاقتصاد الأردني. الزيادة المضطردة لأهمية التجارة الدولية في الاقتصاد الأردني رافقها إصلاحات مستمرة من قبل الحكومة الأردنية في مجال تيسير التجارة ولرفع كفاءة عمل الأجهزة ذات العلاقة مثل الجمارك (حماد، 2011).

وفيما يلي أهم الإجراءات التي اتخذها الأردن لتعزيز دور القطاع التجاري عربياً وعالمياً

أ- عقد الأردن ورشة عمل في نهاية العام 2007 بالتعاون مع سكرتارية منظمة التجارة العالمية لتقييم الاحتياجات في مجال تيسير التجارة، بمشاركة كافة الجهات ذات العلاقة ومن خلال تشكيل فرق عمل لدراسة المقترحات المختلفة فيما يخص تيسير التجارة، وقد تم التوصل إلى مصفوفة بالإجراءات المطلوب إنجازها ضمن المقترحات المقدمة من الدول الأعضاء، ومدى تطبيق هذه الإجراءات حيث تم تصنيفها في أربع مجموعات: ممتثل، ممتثل جزئياً، غير مطبق، لا ينطبق.

كما بينت نتائج التقييم الوطني للاحتياجات بان الأردن ممثّل أي يطبق حالياً ما يقارب نصف الإجراءات المتضمنة في مقترحات الدول الأعضاء بخصوص تيسير التجارة، وممثّل جزئياً لما يقارب ثلث الإجراءات، وفيما يلي بعض أبرز الإجراءات المطبقة من قبل الجمارك الأردنية لتيسير التجارة (حماد، 2011):

ب- بدأت دائرة الجمارك الأردنية تطبيق نظام الأسيكودا وهو نظام إلكتروني للمعلومات الجمركية في العام 1999 حيث يساعد هذا النظام في تسريع عملية التخليص الجمركي وتسهيل الإجراءات.

ج- نظام النافذة الواحدة: بدأ تطبيق نظام النافذة الواحدة في العديد من المراكز الجمركية في الأردن والتي تتطلب تعاون جميع الجهات ذات العلاقة بالرقابة الحدودية، وتم تشكيل تذييل أي صعوبات قد تظهر خلال التطبيق القائمة الذهبية: تتضمن هذه القائمة التجار الذين تنطبق عليهم معايير محددة تم وضعها من قبل الجمارك الأردنية، ويمنحون بموجبها تسهيلات في إجراءات التخليص الجمركي حيث بدأ تطبيق هذا النظام في العام 2005 وقد أصبحت حتى الآن (30) شركة تستفيد من هذا البرنامج، ويذكر بأن هنالك ثلاثة مسارب طبقاً لمتطلبات فحص البضاعة والتأكد من الوثائق: المسرب الأخضر، والمسرب الأصفر، والمسرب الأحمر.

د- إتمام المعاملات وحفظ البيانات ويتم بشكل مستمر إدخال تكنولوجيا المعلومات في عمل الجمارك بهدف تبسيط وتسهيل الإجراءات على المتعاملين.

2- قطاع الخدمات (شكوكاني، 2005):

يشمل قطاع الخدمات في الاقتصاد الأردني المجالات والأنشطة التالية: النقل والمواصلات، والسياحة، وحركة التجارة العامة، والخدمات المالية مثل وجود المؤسسات المالية كالبنوك وشركات التأمين والخدمات المصرفية، والمطاعم والفنادق، والخدمات العقارية والتجارية.... الخ. وتشكل عوائد هذه الأنشطة والمجالات نسباً عالية من الناتج المحلي الإجمالي على حساب تدني مساهمة القطاعات الإنتاجية السلعية.

يشكل قطاع الخدمات ما يوازي ثلثي توليد الدخل في الأردن، وهو بتقسيماته المختلفة بين تجارة التجزئة والاتصالات والسياحة والتعليم والصحة والتعليم والقطاع المالي والنقل وغيرهم، المساهم الأكبر في تحريك عجلة الاقتصاد ومساندة عمل القطاعات الأخرى من صناعية والزراعية وهو المشغل الرئيس في الاقتصاد الوطني بنسبة تصل إلى ثلاثة أرباع الوظائف التي يولدها الاقتصاد. وبهذا فإن القيمة النقدية لما وُلده ذلك

القطاع من دخل في الاقتصاد الوطني خلال العام 2012 وصلت إلى ما نحو عن 15 مليار دينار، أي ما يقرب من 21 مليار دولار. بيد أن قطاع الخدمات ما زال دون الطموحات الحقيقية والقدرات الكامنة. الشاهد في عدم الرضا عن أداء قطاع الخدمات في الاقتصاد الوطني تواضع حجم وقيمة الدخل الذي يولده في الاقتصاد الأردني في الوقت الذي يولد فيه قطاع الخدمات في مدينة كدبي مثلاً ما يقرب من 100 مليار دولار وهي مدينة اقتصادها يعتمد على استيراد العمالة الوافدة التي تفوق عدد السكان وليس العمالة الوطنية فقط، كما يولد قطاع الخدمات ما يقرب من 30 مليار دولار في لبنان، بكل ما تشهده من تحديات أمنية وسياسية مستمرة. إما في الاقتصاد الصيني الذي يعتقد البعض انه اقتصاد صناعي بالدرجة الأولى فإن قطاع الخدمات يسيطر على ما يزيد عن 43% من الناتج المحلي الإجمالي ويولد دخلاً سنوياً يصل إلى نحو 4 تريليون دولار سنوياً (الطعامنة، 2004).

تميز قطاع الخدمات في الأردن عن غيره من القطاعات، فهو أولاً القطاع الأكثر توليداً للدخل في البلاد حيث تتجاوز نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي 60% بل تصل في العديد من السنوات إلى الثلثين. والحقيقة الثانية أنه القطاع الذي يعتمد على العنصر التنافسي الرئيسي في البلاد وهو المورد البشري، وهذا بحد ذاته يقود إلى الحقيقة التي تشير إلى أن قطاعاته هي الأولى في حسابات القيمة المضافة، أي أنه يعتمد بشكل أساسي على عناصر إنتاج أردنية، وأهمها الإنسان، ناهيك عن أنه القطاع المساند للبنية التحتية من طرق وكهرباء ومياه واتصالات وغيرها.

والحقيقة الثالثة أن قطاع الخدمات ذو روابط أمامية وخلفية مع كافة قطاعات الاقتصاد الأخرى، بل ليس من الإجحاف القول إن استمرار وفوق القطاعات الأخرى يعتمد على ما يقدمه هذا القطاع من خدمات في مجال التعليم والصحة والتمويل والنقل والسياحة والخدمات الحكومية وغيرها.

القطاعات الإنتاجية للاقتصاد الوطني الأردني

أ- القطاع الصناعي (الطعامنة، 2004) :

يعتبر قطاع الصناعات الغذائية من أبرز القطاعات الصناعية التي تحتل مكانه هامه وحصه سوقية عالية داخل السوق المحلي، حيث وصلت حصة الإنتاج المحلي من إجمالي حجم السوق الكلي إلى ما يقارب 49% مما يظهر تنافسية المنتجات المحلية وجودتها مقارنة بالمنتجات المستوردة، على عكس العديد من القطاعات التي تتمتع بجودة عالية لمنتجاتها لكنها لا تتمتع بالمكانة الكافية والثقة العالية لدى المستهلك المحلي .

يحتل قطاع الإنتاج الصناعي دوراً طليعياً ومحورياً هاماً في الاقتصاد الوطني لأي دولة من الدول، فهو يكاد يكون المعيار الرئيس للحكم على مدى تقدم الدولة ونحن في الأردن كمعظم الدول النامية، ما زال اقتصادنا يعاني من ضعف شديد في هذا القطاع الحيوي، على الرغم من الحديث المتكرر وفي مختلف المناسبات حول رغبتنا في "تحقيق تنمية مستدامة، ووضع البلاد في مصاف الدول المتقدمة"، إلا أن قطاع الخدمات والمالية والتجارة ما زال يحتل الدور الرئيس في الاقتصاد الوطني، علماً أن الأردن يتمتع بإمكانات تؤهله لتوسيع دور قطاع الإنتاج الصناعي، بفضل الثروات الغنية التي تحتجزها البلاد، بما يسهم بزيادة نمو هذه القطاعات وزيادة القيمة المضافة، باستغلال الثروات الوطنية على الوجه الأمثل بدلا من خصصتها، مثل الفوسفات والبوتاس والصخر الزيتي واليورانيوم والنحاس وأملاح البحر الميت والرمال الزجاجية وغيرها من الثروات المعدنية، بحيث تحقق هذه الاستثمارات القيمة المضافة المناسبة. كما ان المشاريع التنموية تسهم بشكل كبير في معالجة البطالة ، وتجفيف منابع الفقر، بتأهيل وإعداد وتدريب العمال الأردنيين وإحلالهم مكان العمالة الوافدة، مستفيدين من والمستويات التعليمية والثقافية الذي يتمتع به المجتمع الأردني، مع الأخذ بعين الاعتبار التعديلات الجوهرية المطلوبة في المناهج التعليمية، بالاستناد إلى تكنولوجيا المعلومات، وتحفيز الشباب على إتباع النهج العلمي في البحث والدراسة، وتوجيه السيولة الضخمة المتوفرة في البنوك المحلية نحو مشاريع إنتاجية بتوفير كافة الحوافز من اجل تحويل الثروات الباطنية إلى منتجات حقيقية، وتعظيم دور الإنتاج الصناعي، في الناتج المحلي الإجمالي، بدلا من هدر الأموال في المضاربات في أسواق المال، او تجميدها في العقارات والأراضي، وبدلا من تصدير الخامات بأسعار زهيدة.

إن الصناعة الأردنية التي تواجه حالياً شبح رفع ثمن الكهرباء مجدداً بداية العام المقبل، تملك مستودعاً كبيراً مليء بمحركات النمو والحلول للتحديات الاقتصادية التي تواجه المملكة، وأنها مصلحة مشتركة للجميع، رأي الصناعون أن الصناعة الوطنية توفير فرص العمل وتعزيز الأمن الاقتصادي والاجتماعي ورافد أساسي للخزينة وحماية للمواطنين من غلاء الأسعار وتحقيق التنمية وتعزيز المسؤولية المجتمعية ودعم المجتمعات، وتصل مساهمة القطاع الصناعي بالاقتصاد الوطني إلى 40 بالمئة بصورة مباشرة أو غير مباشرة، ويرفد احتياطات المملكة من العملات الأجنبية بما يزيد على 7 مليارات دولار سنوياً كنتاج للتصدير والاستثمار، ويدفع القطاع الصناعي حوالي مليار دينار سنوياً تعويضات للعاملين، ويرفد الخزينة بأكثر من 1ر1 مليار دينار سنوياً ضرائب على الإنتاج، ويعتبر من أهم القطاعات الجاذبة للاستثمار حيث يستأثر بحوالي 70 بالمئة من حجم الاستثمارات المتدفقة إلى المملكة، ويشغل القطاع الصناعي 236 ألف عامل في 17 ألفاً

و500 منشأة قائمة بمختلف مناطق المملكة، برأسمال مسجل يقدر بحوالي 3ر5 مليار دينار فيما تشكل صادراته 90 بالمئة من الصادرات الأردنية الكلية وتصل لحوالي مليار مستهلك في 120 بلداً، وتضم منطقة شرق عمان الصناعية مناطق ماركا وأحد وطارق وأبو علندا والحزام الدائري والنصر وبسمان، وتضم 1860 منشأة معظمها صناعات صغيرة ومتوسطة وفرت نحو 30 ألف فرصة تشغل غالبيتها العمالة المحلية. وتتوزع المنشآت المقامة حالياً في منطقة شرق عمان الصناعية، التي تأسس أول مصنع فيها عام 1961 على قطاعات الصناعات الإنشائية والأثاث والغذائية والهندسية والأجهزة الكهربائية المنزلية والبلاستيكية والمنظفات والتعبئة والتغليف والألبسة

2-3 المبحث الثالث: اتفاقية الشراكة الأردنية الأوروبية

لقد شملت السياسات الأوروبية تجاه حوض المتوسط الأردن على الرغم من كونه دولة غير متوسطة، أي لا يوجد لديه سواحل أو منافذ على البحر المتوسط، إلا أنه وفقاً للمعيار الاستراتيجي الذي اعتمده دول الاتحاد الأوروبي في تصنيف الدول المتوسطية فإنه يعتبر دولة متوسطة، حيث أن ضم أوروبا لأي دولة في مشاريعها التعاونية محكوم بالمصالح وليس بجغرافية البحر المتوسط، ففي حالة الأردن قام الاتحاد الأوروبي بضمها لمشروع التعاون لأغراض تتعلق بسياسة الاتحاد الأوروبي تجاه المنطقة (العشران، 2001).

قام الأردن ودول الاتحاد الأوروبي بتوقيع اتفاقية الشراكة الأردنية الأوروبية بتاريخ 1997/11/24، وهذه الاتفاقية تمثل الاتفاق الأوروبي المتوسطي لتأسيس الشراكة فيما بين المجموعة الأوروبية والدول الأعضاء فيها من جهة، والمملكة الأردنية الهاشمية من جهة أخرى، ودخلت الاتفاقية حيز التنفيذ في 2002/5/1 بعد انتهاء إجراءات المصادقة عليها في جميع الدول الأطراف.

ويقصد بالشراكة "الالتزام بين المؤسسات التي تتقاسم رؤية مشتركة وطموح لتحقيق أهداف مشتركة، ويتضمن هذا الالتزام على تجميع الموارد والخيرات، بالإضافة إلى ضرورة احترام كل مؤسسة لاستقلالية المؤسسة الأخرى"، وبقصد بها على نحو أشمل بأنها علاقة عمل تنشأ بين طرفين أو أكثر للقيام بعملية أو نشاط إنتاجي ما حيث يتقاسم الأطراف الأرباح والمخاطر التي تنتج عن هذا الاشتراك من أجل تحقيق المصالح المشتركة والأهداف التي يسعون وراءها (منصري، 2015).

حيث تعتبر الشراكة من أهم ضروريات بناء المصالح المشتركة والعلاقات الاقتصادية الفاعلة في مختلف المجالات، وانطلاقاً من هذا الأمر فإن الآفاق لتأسيس شراكة عربية - أوروبية تبقى مفتوحة وحيوية، باعتبار وجود الحاجة العربية إلى الخبرة الأوروبية مقابل الحاجة الأوروبية للمواد الأولية من الدول العربية (تركمان، 2005).

2-3-1 أهداف اتفاقية الشراكة الأردنية الأوروبية

اتفاقية الشراكة الأردنية الأوروبية أهمها (صيدم وآخرون، 2005):

- إقامة منطقة تجارة حرة بين الجانبين.
- التحرير التدريجي لتجارة البضائع ورأس المال والخدمات.
- تطوير التعاون في مجالات أخرى مختلفة ذات اهتمام متبادل.
- تحسين ظروف المعيشة، والعمل، وتعزيز الإنتاجية، والاستقرار المالي.

- تشجيع التعاون الإقليمي بهدف تثبيت التعايش السلمي والاستقرار الاقتصادي والسياسي.
- التحرير الكامل للتبادل التجاري من الرسوم الجمركية والرسوم الأخرى ذات الأثر المماثل، ومن القيود غير الجمركية على جميع السلع والمواد الأولية باختلافها، بالإضافة إلى منح مجموعة أخرى من السلع تخفيضاً تدريجياً من الرسوم والقيود.

2-3-2 محاور اتفاقية الشراكة الأردنية الأوروبية

تتعدد المحاور التي تدور حولها اتفاقية الشراكة الأردنية الأوروبية، حيث تتمثل فيما يلي (موقع وزارة التخطيط والتعاون الدولي، 2017):

أولاً: المحور السياسي والأمني

يتضمن هذا المحور كل من المبادئ والقواعد العامة التي تحكم التعاون بين الطرفين في المجال السياسي والأمني، وتتوخى هذه الاتفاقية الوصول إلى مجموعة من الأهداف المشتركة وبخاصة تلك المتعلقة بالسلام، والأمن، والديموقراطية، وحقوق الإنسان من خلال الحوار السياسي.

ثانياً: المحور الاجتماعي والثقافي:-

ويتضمن هذا المحور المبادئ والقواعد العامة التي تحكم التعاون بين الطرفين في المجال الثقافي والاجتماعي، وتتوخى الاتفاقية من خلال الحوار المتواصل تحسين شروط العمل للأردنيين العاملين بصفة قانونية في دول الاتحاد الأوروبي، وزيادة الوعي بحضارات وثقافات الطرفين ومحاربة التمييز، كما يهدف هذا المحور أيضاً من خلال البرامج المشتركة إلى إزالة عوامل الهجرة من خلال إيجاد فرص عمل وتوفير التدريب والتأهيل في المناطق الأقل حظاً، ومن خلال زيادة دور المرأة في التنمية الاقتصادية، إلى جانب تحسين النظام الصحي ونظام الضمان الاجتماعي.

ثالثاً: المحور الاقتصادي:-

يهدف هذا المحور إلى إنشاء منطقة تجارة حرة بين الأردن ودول الاتحاد الأوروبي خلال فترة انتقالية، ويشتمل هذا المحور على الأمور التالية:

- التعاون المالي.
- المواصفات والمقاييس.
- تجارة المنتجات الصناعية والزراعية.
- حقوق الملكية الفكرية والصناعية والتجارية.
- التعاون الاقتصادي في مجالات الصناعة والزراعة والاستثمار.
- حقوق تأسيس الشركات، وتبادل الخدمات، وحركة رؤوس الأموال.

2-3-3 شروط اتفاقية الشراكة الأردنية الأوروبية:

يشترط الاتحاد الأوروبي على الصادرات الأردنية من السلع الصناعية للحصول على الإعفاءات الجمركية والمعاملة التفضيلية الواردة في الاتفاقية توفر عدد من الشروط لتكسب الدولة المصدرة صفة المنشأ، حيث تحتوي الاتفاقية على حق (التراكم الثنائي)، أي التراكم الذي يكون ضمن اتفاقية التجارة بين الطرفين بحيث تعتبر المواد المستوردة من الطرف الآخر على أنها مواد ذات منشأ وطني، وهذه العمليات يجب أن تتجاوز العمليات البسيطة التي لا تمنح صفة المنشأ، وهذا الحق يسمح بتراكم المواد المستوردة من دول الاتحاد الأوروبي فقط. وقد منح الاتحاد الأوروبي الأردن حق التراكم القطري المنشأ والذي يسمح بتراكم المنشأ مع (40) دولة تضم دول الاتحاد الأوروبي، مع التنبيه إلى ضرورة قيام تلك الدول التي ترغب بالانضمام إلى هذه المبادرة (تراكم المنشأ) بتوقيع اتفاقيات تجارة حرة فيما بينهما (صيدم وآخرون، 2005).

2-3-4 الآثار الإيجابية والسلبية لتوقيع الاتفاقية على الصادرات الأردنية:-

لتوقيع اتفاقية الشراكة نتائج سلبية على الصادرات الأردنية، من أهم هذه الآثار (المجالي، 2001):

1. تبلغ نسبة الصناعات الصغيرة والمتوسطة الحجم حوالي (85%) من الصناعات الأردنية، وهي بحاجة إلى الرعاية والدعم والتوجيه لمدة طويلة تتجاوز المدة المتاحة في الاتفاقية، مما سيعرض هذه الصناعات إلى المزيد من المشاكل والصعوبات التي تفقدها القدرة على التكيف مع المرحلة القادمة، حيث أن بعضها سيتضرر والبعض الآخر سيختفي.

2. لم تعط اتفاقية الشراكة للصناعات الأردنية الفرص المتكافئة مقابل الصناعات الأوروبية التي تتمتع بمزايا نسبية مرتفعة، مما سيؤثر على القدرة التنافسية للصناعات الأردنية مقابل الصناعات الأوروبية من حيث الجودة، والسعر، والتنوع.

3. لن تتمكن بعض الصادرات الأردنية من الدخول إلى الأسواق الأوروبية إذا لم تلتزم بالمقاييس الدولية ولم ترفع مستواها ليتناسب مع متطلبات الأسواق الأوروبية.

4. سيضطر الأردن في هذه الاتفاقية إلى التخلي إلى حد بعيد عن سياسة حماية صناعته لتكون قادرة على الوقوف لوحدها، وهذا سيؤدي إلى الإضرار بعدد من الصناعات التي لا زالت في طور النمو وبحاجة لسياسة الحماية.

ولتوقيع اتفاقية الشراكة نتائج إيجابية كبيرة أيضاً على الصادرات الأردنية، من أهمها (العشران،

:2001)

1. سهولة دخول السلع والمنتجات الأردنية إلى السوق الأوروبية دون أية عوائق تذكر.

2. وجود برامج تتضمنها اتفاقية الشراكة لمساعدة الصناعات الأردنية في عمليات التأهيل من خلال برامج التدريب مما يؤدي إلى تطوير صناعاتها، بالإضافة إلى الدعم المالي الذي يقدمه الاتحاد الأوروبي للصناعات الأردنية حتى تتمكن من زيادة قدراتها التنافسية وبالتالي زيادة فرصها في التصدير لدول الاتحاد الأوروبي.

3. توفر فرص جيدة لبعض الصادرات الأردنية مثل البوتاس، والفوسفات، وأملاح البحر الميت، والإسمنت، بالإضافة للمنسوجات، والجلود للدخول إلى الأسواق الأوروبية بسبب إزالة العوائق التي كانت تواجهها في السابق.

4. تتضمن الاتفاقية برامج لمساعدة الصناعات الصغيرة والمتوسطة الحجم من أجل تطوير منتجاتها وزيادة صادراتها عن طريق إبرام العقود مع الشركات الأوروبية.

6. توقع قيام مشاريع استثمارية مشتركة داخل الأردن مع السوق الأوروبية، وتعتمد مدخلاتها على المواد المتوفرة في الأردن ثم تصديرها إلى الأسواق العالمية.

7. تعطي الاتفاقية الفرص للقطاع الخاص الأردني لتطوير منتجاته وقدراته التصديرية.

2-3-5 محاذير اتفاقية الشراكة الأردنية الأوروبية

على الرغم من كل الأهداف والإنجازات والنتائج الإيجابية التي تطمح لها هذه الاتفاقية، إلا أنه

يوجد عدد من المعارضين لهذه الاتفاقية مبررين حذرهم منها بالأسباب التالية (نعيمات، 2005):

1. إن فتح السوق الأوروبي على مصراعيه أمام المنتجات والسلع الصناعية الأردنية لن يؤدي إلى تغير سريع وكبير في حركة التصنيع في الأردن قياساً بقدرات الأردن الإنتاجية والتكنولوجية، بالإضافة إلى أن إلغاء الرسوم على الواردات الأوروبية من المنتجات الصناعية قد ينتج عنه آثار جسيمة مما قد يؤدي إلى إغلاق عدد كبير من المصانع الأردنية خاصة المصانع صغيرة الحجم.

2. الخوف من أن الاتحاد الأوروبي لا يستطيع توفير المساعدات المالية والاقتصادية المطلوبة لأردن، بالإضافة إلى تردد الاتحاد أصلاً في مد يد العون للدول العربية عموماً.

3. إن هذه الاتفاقية تعطي للاتحاد الأوروبي الأسباب والمبررات للتدخل في الشؤون الداخلية للأردن بحجة الدفاع عن حقوق الإنسان أو مكافحة الإرهاب أو أي حجج أخرى.

4. سوف يخسر الأردن عائدات كبيرة متمثلة في حصيلة الجمارك على الواردات خصوصاً أن الاتحاد الأوروبي قد أصبح الشريك الأول للأردن، وقد تكون لهذه الخسارة آثار اجتماعية ضارة لأن الدولة ستحاول تعويض خسارتها عن طريق فرض الضرائب غير المباشرة، أو قد تحد من الإنفاق الحكومي على الخدمات، وهذا بدوره سيؤدي إلى تضرر الطبقات الفقيرة أكثر من غيرها.

4-2 المبحث الرابع: الآثار التجارية الخارجية على الاقتصاد الأردني

يعرف النمو الاقتصادي بأنه الزيادة في الإنتاج الاقتصادي عبر الزمن ويعتبر الناتج القومي الإجمالي الحقيقي المقياس الأفضل لهذا الإنتاج (Shapiro, 1995)، كما يعرف أيضاً بأنه الزيادة التي تحدث في الطاقة الإنتاجية إما عن طريق الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، أو الناتج القومي الإجمالي الحقيقي، وهو ما يحققه الاقتصاد القومي من نمو خلال فترة زمنية معينة (Solow, 2000).

تولي الدول أهمية بالغة للتجارة الخارجية لدورها المهم في التنمية الاقتصادية؛ إذ تعد المصدر الرئيس لنقل التكنولوجيا، وطرق الإنتاج الحديثة والمواد الخام لبناء الاقتصاد وتعزيز عملية التنمية، وتعد المنفذ الرئيس لتصريف فائض الإنتاج المحلي، وهي - في الوقت نفسه - مؤشر على قدرة الدولة الإنتاجية والتنافسية في السوق العالمية؛ لارتباط هذا المؤشر بقدرة الدولة على التصدير، ومستويات الدخل فيها، وبالإمكانات الإنتاجية المتاحة، وانعكاس ذلك كله على رصيد الدولة من العملات الأجنبية، ولا يخفى ما لهذا من آثار على الميزان التجاري (أبوليلي، 2015).

تلعب التجارة الخارجية دوراً مهماً في التنمية الاقتصادية خاصة في ظل انتهاج سياسات تحرير الأسواق والانفتاح التجاري، فهي ليست مجرد تبادل سلع ومنتجات واستيراد وتصدير مع دول العالم، بل إنها تتعدى ذلك باعتبارها مؤشراً يعكس مستوى تطور الدولة الاقتصادي وانفتاحها على الأسواق التجارية العالمية، ومستوى تدفق رؤوس الأموال من الدول الأخرى وإليها وبالتالي الارتقاء بمستوى سياساتها التجارية، وذلك من خلال الانفتاح المدروس والمنظم على الأسواق العالمية (شطناوي، 2013).

1-4-2 مزايا الاستثمار الأجنبي على اقتصاديات الدولة المضيفة:

إن للاستثمار الأجنبي أثر على البلد المضيف، حيث أن لديه آثار سلبية لا يمكن تجاهلها، بالإضافة

إلى مزايا كثيرة، ومن أهم هذه المزايا:

1. ميزان المدفوعات والنقد الأجنبي

إن ميزان المدفوعات لكل بلد يعكس مركزه المالي في تعامله مع دول العالم المختلفة، وقدرته على اقتناء الموارد والسلع الخارجية، وللشركات متعددة الجنسيات دور في زيادة حصيلة الدولة من النقد الأجنبي، نظراً للموارد المالية الضخمة لديها، وقدرتها على الحصول على الأموال من أسواق النقد الأجنبي، مما يمكنها من إغلاق وسد الفجوة بين احتياجات الدولة المضيفة من النقد الأجنبي وبين حجم الأموال المتاحة حالياً (سعيد، 2007).

2. التقدم التكنولوجي

يعتبر اللجوء للاستثمار الأجنبي طمّحاً في اكتساب التكنولوجيا الحديثة بدلاً من العمل لتوفير متطلبات إنتاج هذه التكنولوجيا، والتي من الصعب توفيرها على الدول المضيفة خاصة في فترة قصيرة، وهناك عدة طرق يمكن من خلالها نقل التكنولوجيا من بلد إلى بلد آخر، ومن هذه الطرق الاستثمار الأجنبي المباشر والذي يعتبر من أهم هذه الطرق (بعداش، 2008).

3. التشغيل والتضخم

إن للاستثمارات الأجنبية المباشرة دور في المساعدة على إيجاد فرص عمل جديدة ومتزايدة للعمل، ويعتبر هذا الأمر هدفاً أساسياً تسعى الدول النامية من أجل تحقيقه، حيث تساعد الاستثمارات الأجنبية على زيادة الإنتاج الوطني والتشغيل الكلي (سعيد، 2007).

4. الإدارة والتنمية الإدارية

إن إسهامات الشركات المستثمرة بالنسبة للإدارة والتنمية الإدارية في الدول النامية كثيرة ومتعددة، ومن أهم هذه الإسهامات تنفيذ وتطبيق برامج للتدريب والتنمية الإدارية في الدولة، والبحث عن أساليب إدارية حديثة ومتطورة، وإيجاد طبقة جديدة من رجال الأعمال، واستفادة وتعلم الشركات الوطنية من نظيراتها الأجنبية بالأساليب الإدارية، بالإضافة إلى إثارة دافعية الشركات الوطنية لتنمية المهارات الإدارية من أجل الوقوف أمام الشركات الأجنبية المستثمرة ومنافستهم (كورتل، 2015).

2-4-2 دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر

تختلف دوافع المستثمر الذي يرغب في الاستثمار خارج وطنه عن دوافع البلد الراغب في جذب واستقبال هذا المستثمر، وفيما يلي أهم دوافع المستثمر للاستثمار:

(1) طبيعة النشاط الاقتصادي والتجاري

حيث أن هناك بعض أممات النشاط السريعة التلف التي تستلزم ضرورة قيام المنتج بالبحث عن أسواق استهلاك ملائمة، ونقل وحداته الإنتاجية أو رأس مال معين إليها ومباشرة الإنتاج فيها.

(2) زيادة العوائد دون زيادة المخاطر التي قد يتعرض لها المستثمر

حيث أن الزيادة في عائد الاستثمار تتحقق من عدة أوجه منها التخلص من تكاليف التصدير، أو تخفيض بعض تكاليف الإنتاج وبخاصة تكاليف المواد الأولية والأيدي العاملة.

(3) زيادة المبيعات

وإن الهدف منها هو الاستفادة من وفرات الإنتاج بالأحجام الكبيرة، حيث يجب البحث عن أسواق غير الأسواق المحلية لتصريف فائض الإنتاج الذي لا يستطيع سوق دولي واحد من استيعابه، وفي حالة عدم توفر هذه الإمكانية أو صعوبتها بسبب تكاليف التصدير المرتفعة أو السياسات المقيدة للاستيراد من طرف الدول الأخرى، فإن الشركة تلجأ إلى الإنتاج خارج دولتها لتجاوز هذه القيود.

(4) تخفيض المخاطر

من الممكن أن تشتد المنافسة الداخلية لدرجة تهديد استمرار وجود شركة ما، فتقوم هذه الشركة بنقل نشاطها أو جزء منه إلى دولة أخرى لا توجد فيها المنافسة بنفس الحدة، حيث أن رأس المال الأجنبي يحاول بقدر الإمكان أن يوزع استثماراته في دول وأسواق مختلفة لكي يحد من الانعكاسات السلبية للأزمة الاقتصادية التي قد تتعرض لها السوق الواحدة (السامرائي، 2006).

(5) تحسين الموارد وضمان توفيرها

إن إنتاج سلعة معينة قد يتطلب استيراد مواد خامة من الخارج بكميات كبيرة، ومن أجل ضمان التدفق المستمر دون انقطاع لهذه المواد وبالكمية والجودة والأسعار المرغوبة، فإن الشركة المستوردة تقوم بإنشاء فرع لها في البلد المصدر حسب ما تسمح به إمكانياتها الذاتية وتشريعات البلد المضيف للاستثمار.

(6) الاستفادة من المزايا المكانية التي تتميز بها اقتصاديات بعض الدول هذا وبالإضافة إلى الحوافز التي تقدمها هذه الدول لجلب الاستثمار الأجنبي، والتي تتمثل في انخفاض تكاليف الإنتاج وانخفاض معدلات الضرائب على الأرباح.

(7) السياسة الاقتصادية لدولة المستثمر والرغبة في الهيمنة حيث تهتم الدول المتقدمة اقتصادياً بتشجيع شركاتها على الاستثمار في الخارج باعتبار أن هذا الاستثمار يعود بالفوائد العديدة على الاقتصاد الوطني، حيث أنه يؤدي إلى فتح أسواق جديدة أمامها، وزيادة حجم تجارتها الدولية، وتأمين حصولها على المواد الخام بأسعار جيدة، الأمر الذي من شأنه تحسين أوضاعها الاقتصادية وزيادة دورها في الحياة التجارية الدولية (مسعداوي، 2015).

2-5 المبحث الخامس: الدراسات السابقة

قام الباحث بالاطلاع على مجموعة من الدراسات والرسائل الجامعية ذات الصلة بموضوع دراسته الحالية، فيما يلي عرض لهذه الدراسات التي تتعلق بموضوع الدراسة، وسيتم تناولها وفقاً للتسلسل الزمني من الأقدم للأحدث:

2-5-1 الدراسات باللغة العربية

دراسة عيسى (2013) بعنوان "أثر المناطق الصناعية المؤهلة على أداء الصادرات المصرية إلى الولايات المتحدة الأمريكية (دراسة مقارنة بالأردن)"

هدفت هذه الدراسة للتعرف على أثر المناطق الصناعية المؤهلة على أداء الصادرات المصرية مقارنة بحالة الأردن، وقد اعتمد الباحث على أسلوب المقابلة الشخصية، هذا بالإضافة إلى المنهج الوصفي التحليلي والإحصائي. وقد كشفت الدراسة عن وجود اختلافات كثيرة بين مصر والأردن في استخدام المناطق الصناعية المؤهلة فيما يتعلق بالصادرات، والعمالة وتدفق الاستثمارات، وكانت النتيجة النهائية أن الكويز قد حقق بعض النتائج الإيجابية في مجال زيادة الصادرات الصناعية وجذب الاستثمارات الأجنبية وتوفير فرص عمل.

دراسة ملاوي والعمري (2015) بعنوان "أثر انضمام الأردن إلى منظمة التجارة العالمية على الاستثمار الأجنبي المباشر في الأردن"

هدفت الدراسة إلى استقصاء أثر انضمام الأردن إلى منظمة التجارة العالمية على الاستثمار الأجنبي المباشر في الأردن خلال الفترة 1990-2011. تم إجراء الاختبارات التشخيصية اللازمة كاختبار ديكي فولر (Dickey-fuller) لسكون السلاسل الزمنية واختبار التكامل المشترك (Co-integration Test) لمعرفة العلاقة التكاملية للمتغيرات، وتبين بأن استخدام نموذج الانحدار الذاتي المتجه (VAR) هو الأنسب لبيانات الدراسة. ثم تم استخدام أداتين للتحليل في هذا النموذج هما تحليل مكونات التباين ودالة الاستجابة لردة الفعل، أشارت نتائج الدراسة أن لانضمام الأردن لمنظمة التجارة العالمية أثرا سلبيا على الاستثمار الأجنبي المباشر في الأردن في الفترة القصيرة، يتحول هذا التأثير إلى إيجابي وغير مقبول إحصائياً في الفترة الطويلة.

دراسة الحباشنه (2016) بعنوان " أثر تجارة الأردن الخارجية على نمو قطاع الصناعة التحويلية: تحليل قطاعي للفترة (1996 - 2013)"

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل أثر التجارة الخارجية على نمو قطاع الصناعة التحويلية الأردني خلال الفترة (1996-2013)، ولتحقيق ذلك الهدف تم المنهج الوصفي التحليلي من خلال استخدام طريقة المربعات الصغرى في تقدير نموذج يحتوي على نمو ناتج قطاع الصناعة التحويلية كمتغير تابع، ومعدل نمو المستوردات والصادرات كمتغيرات مستقلة. وقد تم التوصل إلى إن النمو في الصادرات الوطنية والمستوردات يؤثران إيجابياً في معدل نمو إجمالي ناتج قطاع الصناعة التحويلية.

2-5-2 الدراسات باللغة الأجنبية:

دراسة Chinn (2003) بعنوان:

Doomed To Deficit Aggregate U.S. Trade Flows Reexamined

هدفت الدراسة إلى فحص استقرار الطلب على الصادرات والمستوردات للولايات المتحدة للفترة (1975-2001)، واعتمد الباحث في دراسته على المنهج الوصفي التحليلي، وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة مُستقرة للصادرات مع سعر الصرف الحقيقي والدخل الحقيقي العالمي، وكان استقرار العلاقة أقل بالنسبة للمستوردات، ويعطي انخفاض المرونة السعرية للمستوردات مؤشراً على تحسن الميزان التجاري الأمريكي مع تخفيض قيمة الدولار.

دراسة Warzynski (2010) بعنوان

" The Impact of Research and Development on Quality, Productivity and Welfare

هدفت الدراسة إلى تقديم منهجية للإجابة عن السؤال الذي يدرس الطلب والطلب على الإنتاج للشركات متعددة المنتجات والتي تستخدم بيانات تفصيلية من الدمارك حول مستوى منتجات الشركة . وقد استخدمت الدراسة نموذج الطلب على الخيارات المتميزة والذي يستمد قاعدته من بيري ليفنسون (Pakes, 1995). وأظهرت الدراسة وجود علاقة بين الجودة (الكفاءة الفنية) وأبحاث وتطويرات المنتج (العملية) وبعدها تحفيز تأثير الزيادة بنسبة 1% في النفقات على الأبحاث والتطويرات على المستهلك وفائض المنتجات.

دراسة Rutherford & Tarr (2010) بعنوان

regional Impacts of Liberalization of Barriers against Foreign Direct Investment in Services: The Case of Russia's Accession to the WTO

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أثر انضمام روسيا لمنظمة التجارة العالمية على الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع الخدمات، تم إجراء الاختبارات التشخيصية اللازمة كاختبار ديكي فولر (Dickey-fuller) لسكون السلاسل الزمنية واختبار التكامل المشترك (Co-integration Test) لمعرفة العلاقة التكاملية للمتغيرات، وتبين بأن استخدام نموذج الانحدار الذاتي المتجه (VAR) هو الأنسب لبيانات الدراسة. توصلت الدراسة إلى أن معظم مناطق روسيا تحقق منافع كبيرة من تخفيض الحواجز أمام الاستثمار الأجنبي المباشر نتيجة الانضمام لمنظمة التجارة العالمية .


دراسة (2016) Odhiambo & Malefane بعنوان

The Role of International Trade in Lesotho's Economic Growth: A Review

هدفت هذه الدراسة للتعرف على دور التجارة الدولية في الاقتصاد ليسوتو خلال الفترة المالية (1960-2014)، حيث أصبح الدور المتزايد للتجارة الدولية في الاقتصاد ليسوتو واضح، وخاصة مع تزايد التصدير في هذا البلد، واتبعت الدراسة منهج استعراض استطلاعي حيث قام الباحثون باستطلاع الآراء والمقالات التي تناولت العلاقة بين التجارة الدولية في الاقتصاد ليسوتو، وأشارت نتائج الدراسة لوجود علاقة بين النمو والصادرات الاقتصادي ليسوتو من قطاع الصناعات التحويلية، كما أشارت النتائج إلى وجود علاقة إيجابية بين التجارة الدولية وهو الاقتصادي في ليسوتو.

ما يميز الدراسة الحالية:

تتميز الدراسة الحالية في اختيار فترة زمنية (1990-2016) إذ أن الدراسات السابقة أجريت على فترات زمنية أقل نسبياً.



الفصل الثالث
منهجية الدراسة

الفصل الثالث

منهجية الدراسة

1-3 منهجية الدراسة:

قام الباحث من خلال هذا الفصل التطرق إلى التعريف بالمنهج الأمثل الذي سيخدم الدراسة، بالإضافة إلى التعريف بالمتغيرات الاقتصادية التي يتم اختيارها وسبب اختيارها مع الإشارة إلى مصادرها، وتوضيح الاختبارات الإحصائية التي تخدم متطلبات الدراسة والتي تم إدراجها، وأخيراً تبيان النتائج المتحصل عليها والاستنتاجات لتستخلص في الأخير مجموعة من التوصيات.

2-3 مصادر جمع المعلومات:

وتم الرجوع في جمع البيانات من نشرات وزارة المالية ونشرات وزارة التجارة والبنك المركزي.

3-3 الاختبارات المستخدمة:

- 1- اختبار ديكي فولر (Dickey-Fuller) وفليبسيرون (Phillips Peron)، للتأكد فيما إذا كانت هذه البيانات للمتغيرات المدروسة مستقرة أم غير مستقرة.
- 2- اختبارات التكامل المشترك (Co-Integration Test) الذي سيظهر وجود علاقة طويلة الأجل أم لا، وعند التثبت من وجود جذر الوحدة (Unit Root) في السلاسل الزمنية فيمكن الكشف عن ما إذا كان لديها اتجاه (Trend) أم لا.
- 3- اختبار ديكي فولر المطور (Augmented Dickey-Fuller)، مع تحديد عدد سنوات الإبطاء لمعرفة هل يحتوي اتجاه أم لا، بحيث يتم إدخاله في حالات إجراء عمليات الانحدار المختلفة، لأن وجود اتجاه في البيانات للمتغيرات الداخلة في نموذج اقتصادي سيؤدي إلى ظهور أثر ذلك الاتجاه في معاملات المتغيرات الأخرى، وإذا كانت السلاسل الزمنية غير مستقرة عند المستوى نأخذ الفرق الأول ويعاد اختبار الاستقرار مرة أخرى، فإذا لم تكن مستقرة نأخذ الفرق الثاني وهكذا، إلى أن تصبح السلسلة الزمنية الواحدة تتصف بالاستقرار، وعادة لا يتحقق استقرار السلاسل الزمنية إلا بفترات إبطاء أعلى من الدرجة الأولى.

اختبار جذر الوحدة (Unit Root Test):

غالباً ما تتسم البيانات الاقتصادية بوجود تغيرات هيكلية تؤثر على درجة استقرار السلاسل الزمنية، لذا يعد تحديد درجة الاستقرار مهماً قبل اختبار العلاقات بين المتغيرات، حيث يتطلب ذلك عدم استقرار البيانات وتكاملها من نفس الدرجة (السحبياني، 2007)، فإذا كانت سلسلة الفروق الأولى من سلسلة المتغير العشوائي مستقرة، فإن السلسلة الأصلية تكون متكاملة من المرتبة الأولى (Integrated of Order 1) أي I(1).

أما إذا كانت السلسلة مستقرة بعد الحصول على الفروق الثانية (الفروق الأولى للفروق الأولى) فإن السلسلة الأولى تكون متكاملة من الرتبة الثانية أي I(2) وهكذا، إذا كانت السلسلة الأصلية مستقرة يقال إنها متكاملة من الرتبة صفر، وهو بذلك لا يحمل جذر الوحدة، أي I(0)، بشكل عام فإن السلسلة (X_t) تكون متكاملة من الدرجة (d) إذا كانت ساكنة عند مستوى الفروق (d)، لذا فإنها تحتوي على عدد (d) جذر وحدة (Seddighi et al., 2000).

وقد وضحت عدد من الدراسات منها دراسة (Nelson and Polsser 1982) أن أغلب السلاسل الزمنية تحتوي جذر الوحدة، وكذلك بينت الدراسات التي قام بها (Stock and Watson 1989) أن مستويات تلك السلاسل الزمنية غير مستقرة. وهذا معناه أن متوسط وتباين المتغير غير مستقلين عن الزمن بوجود جذور الوحدة في أي سلسلة زمنية، والتي من شأنه أن يؤدي إلى وجود ارتباط زائف ومشاكل في التحليل والاستدلال القياسي (العبدلي، 2005). ويوجد هناك عدد من الاختبارات التي يمكن استخدامها للتأكد من وجود أو عدم وجود جذر الوحدة، أي لتحديد مدى استقرار السلسلة الزمنية منها طريقة Phillips and

(PP) Perron (1988). واختبار ديكي فوللر المطور (ADF) (Augmented Dickey-Fuller) وقد يختلف (PP) عن (ADF) بكونه لا يحتوي على قيم متباطئة للفروق والذي يأخذ في الاعتبار الارتباط في الفروق الأولى في سلسلة الزمنية باستخدام التصحيح غير العلمي (Nonparametric Correction) ويسمح بوجود متوسط لا يساوي صفر واتجاه خطي للزمن. ويستخدم لاختبار استقرار المتغيرات المستعملة عبر الزمن (Gujarati & Porter, 2009)، والاختبارات التقليدية، لاستقرار السلاسل الزمنية على غرار اختبار ديكي فولر وفيليبس بيرون تختبر فرضية وجود جذر الوحدة (وبالتالي عدم استقرار السلسلة الزمنية) كفرضية عدمية.

4-3 طرق علاج عدم الاستقرار في بيانات السلسلة الزمنية:

ولتجنب الآثار التي تنعكس على عدم استقرار وسكون السلسلة الزمنية يجب معالجة استقرارها عن طريق إحدى المعالجات المعروفة مثل طريقة الفروق وطريقة التحويل اللوغريتمي وغيرها. ومن أهم طرق تحقيق استقرار السلسلة الزمنية هي طريقة الفروق وتقوم هذه الطريقة على مبدأ طرح القيم بعضها من البعض الآخر وغالباً نتيجة هذه العملية الحصول على بيانات قيمتها اصغر من البيانات الأصلية وهذا يعنى تقليل التبادل، وهذه الطريقة تكون صالحة لمجموعة من البيانات على خلف الطرق الأخرى التي تضع قيوداً على البيانات فمثل التحويل اللوغريتمي استخدامه يشترط عدم وجود قيم سالبة في البيانات، عموماً طريقة الفروق من أكثر الطرق استخداماً في البيانات بشكل عام وفي بيانات السلاسل الزمنية بشكل خاص (فندل، 2005).

5-3 تحليل الانحدار الخطي (Linear Regression):

يعتبر نموذج تحليل الانحدار من أكثر أدوات التحليل الإحصائي استخداماً، ويهتم نموذج الانحدار بتقدير الأثر المتغير المستقل على المتغير التابع، وهو. وينتج عن هذا النموذج معادلة إحصائية خطية يمكن استخدامها لتفسير العلاقة بين المتغير التابع والمتغير المستقل أو تقدير قيمة المتغير التابع عند معرفة قيمة المتغير المستقل.

ويهتم تحليل الانحدار الخطي البسيط بدراسة وتحليل أثر متغير مستقل على متغير تابع.

6-3 نماذج الدراسة:

$$Ex = \beta_0 + \beta_1 Tre + u_i \dots\dots\dots(1)$$

$$Im = \beta_0 + \beta_1 Tre + u_i \dots\dots\dots(2)$$

المتغير التابع:

حيث Im : المستوردات (وحدة الدينار)

Ex : الصادرات (وحدة الدينار)

المتغيرات المستقلة:

Tre : التبادل التجاري

u_i : المتغير العشوائي

3-7 اختبارات استقرار السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة:

ومن أجل اختبار استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة تم استخدام كل من اختبار ديكي فولروفيلبس بيرون وذلك للتأكد من استقرارية السلاسل الزمنية حيث أن عدم استقرارية السلاسل الزمنية يؤدي إلى نتائج انحدار مزيفة غير حقيقية، وبالتالي تم إجراء الاختبارين لمتغيرات الدراسة عند المستوى، الجدول رقم (1) يوضح ذلك.

جدول رقم (1) اختبار فيليبس بين (PP) واختبار ديكي فولر المطور (ADF)

المتغير	ADF	Test value	PP	Test value	النتيجة
Ex	المستوى	-1.591	-2.981	-1.59	غير مستقرة
	الفرق الأول	-4.49	-2.981	-4.49	مستقرة
Im	المستوى	-1.237	-2.981	-1.235	غير مستقرة
	الفرق الأول	-4.51	-2.981	-4.91	مستقرة
Tre	المستوى	-2.045	-2.981	-1.999	غير مستقرة
	الفرق الأول	-6.06	-2.981	-6.06	مستقرة

المصدر: من إعداد الباحث - مخرجات برمجية E-Views

تبين من خلال النتائج في الجدول (1) إن جميع المتغيرات غير مستقرة عند المستوى، حيث ان قيمة المعنوية لكلا الاختبارين اكبر من 5%، وبالتالي يتم قبول فرضية العدم التي تنص على وجود جذر الوحدة (عدم استقرار السلسلة الزمنية)، وبالتالي لابد من اخذ الفرق الأول لكافة المتغيرات ومن ثم إعادة الاختبار، وبعد اخذ الفرق الأول تبين من خلال الاختبارين (ديكي فولر وفيليب بيرو) ومن خلال قيمة المعنوية والتي كانت اقل من 5% لكلا الاختبارين ، وبالتالي رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة التي تنص على عدم وجود جذر الوحدة اي أن السلسلة الزمنية لمتغيرات الدراسة أصبحت مستقرة وهذا يشير إلى أن تأثير كافة الصدمات المؤقتة سوف يتلاشى مع الزمن في المدى الطويل خاصة أن اختبار فيلبس بيرون يأخذ بعين الاعتبار الأخطاء العشوائية واشمل من اختبار (ديكي فولر) وبالتالي البيانات أصبحت جاهزة للتحليل.

وللتأكد ما إذا كانت المتغيرات متكاملة من الدرجة الأولى أو لا قام الباحث باختبار درجة تكامل

البواقي ويتضح ذلك من خلال الجدول التالي:

الجدول (2): نتائج اختبار سكون البواقي

المستوى			المتغيرات
PP	ADF	التباطؤ	
***0.0000	***0.0000	2	Z=resid

***، **، *، تشير إلى سكون المتغيرات عند مستوى معنوية 1%، 5% و10% على التوالي.

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات EViews.

من خلال النتائج المتحصل عليها والموضحة في الجدول (2) تبين أن البواقي تتسم بالسكون.

8-3 نتائج اختبار التكامل المشترك (Co-Integration Test):

جدول رقم (3) اختبار التكامل المشترك

Date: 04/05/17 Time: 21:02				
Sample (adjusted): 1992 2016				
Series: EX IM TRE				
Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)				
	0.05	Trace		Hypothesized
Prob.**	Critical Value	Statistic	Eigenvalue	No. of CE(s)
0.3131	29.79707	21.74186	0.455195	None
0.6294	15.49471	6.558683	0.156863	At most 1
0.1300	3.841466	2.293024	0.087640	At most 2
Trace test indicates no cointegration at the 0.05 level				
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level				

المصدر: من إعداد الباحث - مخرجات برمجية E-Views.

تشير نتائج الجدول (3) إلى عدم وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة وبمعنوية (5%)، وذلك حسب (Trace Test), (Max Eigen Value Test) ولذلك نقبل الفرضية العدمية (H_0) ونرفض الفرضية البديلة (H_1) والدالة على وجود تكامل مشترك عند مستوى معنوية (0.05) فإن نتائج اختبار التكامل المشترك تشير إلى عدم وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة أي أنها لا تظهر سلوكاً متشابهاً في المدى الطويل.

تشير قيمة كل من Eigen و Trace إلى عدم وجود علاقة تكامل مشترك عند مستوى المعنوية

5%.

9-3 نتائج اختبار الانحدار الخطي البسيط (Simple Linear Regression):

النموذج الأول:

$$EX = \beta_0 + \beta_1 Tre + u_i \dots\dots\dots(1)$$

جدول رقم (4) نتائج تحليل الانحدار

Dependent Variable: EX				
Date: 04/05/17 Time: 20:59				
Sample: 1990 2016				
Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0002	4.438055	169364.0	751646.7	C
0.0175	2.545536	0.000114	0.000290	TRE
0.205839	R-squared		0.174072	Adjusted R-squared
6.479753	F-statistic		0.017457	Prob(F-statistic)

المصدر: من إعداد الباحث - مخرجات برمجية E-Views.

$$EX=751646.7+0.00029Tre$$

يبين الجدول رقم (4) نتائج الانحدار للمتغير المستقل (التبادل التجاري) على الصادرات، ويتضح

من النتائج وجود أثر إيجابي وذو دلالة إحصائية للتبادل التجاري على الصادرات، إذ بلغت قيمة الـ β

0.00029 ومعنوية اقل من 5% وبالتالي فان زيادة التبادل التجاري بمقدار وحدة واحدة يؤدي إلى زيادة

الصادرات

بمقدار (0.00029) مع ثبات العوامل الأخرى، وبالتالي نرفض فرضية العدم التي تنص على عدم وجود أثر للتبادل التجاري على الصادرات، وقبول الفرضية البديلة بوجود أثر للتبادل التجاري على الصادرات، ومن خلال قيمة $R^2=0.205$ يتبين إن 0.205 من التغيرات في الصادرات سببها التبادل التجاري

النموذج الثاني:

$$Im = \beta_0 + \beta_1 Tre + u_i \dots\dots\dots(2)$$

جدول رقم (5) نتائج تحليل الانحدار

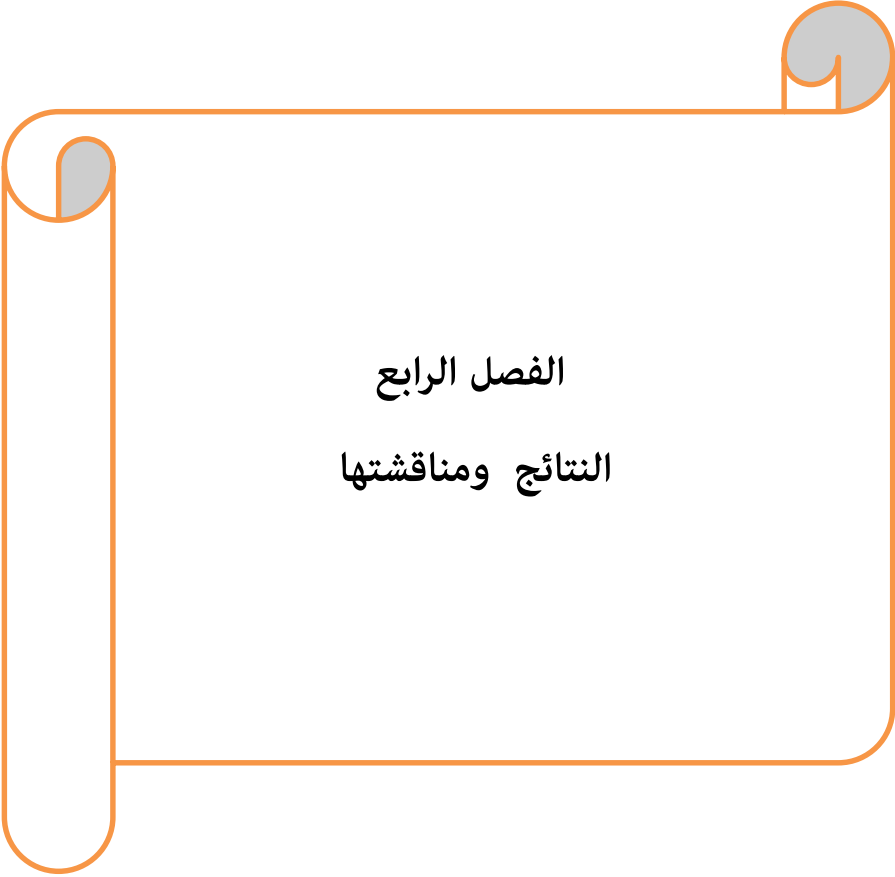
Dependent Variable: IM				
Date: 04/05/17 Time: 21:01				
Sample: 1990 2016				
Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0001	4.463474	385695.5	1721542.	C
0.0180	2.532184	0.000259	0.000657	TRE
6.411955	F-statistic		0.204125	R-squared
0.017991	Prob(F-statistic)		0.172290	Adjusted R-squared

المصدر: من إعداد الباحث - مخرجات برمجية E-Views.

$$IX=172542+0.000657Tre$$

يبين الجدول رقم (5) نتائج الانحدار للمتغير المستقل (التبادل التجاري) على المستوردات، ويتضح من النتائج وجود أثر إيجابي وبسيط وذو دلالة إحصائية للتبادل التجاري على المستوردات، إذ بلغت قيمة الـ β 0.000657 ومعنوية اقل من 5% وبالتالي فإن زيادة التبادل التجاري بمقدار وحدة واحدة يؤدي إلى زيادة المستوردات بمقدار (0.000657) مع ثبات العوامل الأخرى، وبالتالي نرفض فرضية العدم التي تنص على عدم

وجود أثر للتبادل التجاري على المستوردات، وقبول الفرضية البديلة بوجود أثر للتبادل التجاري على المستوردات، ومن خلال قيمة $R^2=0.204$ يتبين إن 0.204 من التغيرات في المستوردات سببها التبادل التجاري .



الفصل الرابع
النتائج ومناقشتها

النتائج ومناقشتها


تم في هذا الفصل مناقشة نتائج الدراسة الحالية التي هدفت للتعرف أثر التبادل التجاري بين الأردن والاتحاد الأوروبي على الاقتصاد الأردني، والتي جاءت على النحو الآتي:

1- وجود أثر إيجابي وذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($0.05 \geq \alpha$) للتبادل التجاري بين الأردن والاتحاد الأوروبي على الصادرات الأردنية، ويعود السبب في ذلك إلى مساهمة التبادل التجاري بين الأردن والاتحاد الأوروبي في نفاذ الصادرات الأردنية إلى العديد من الأسواق بالدول الأوروبية مما يؤثر بشكل إيجابي على نمو الصادرات بشكل يسمح بتعزيز تنافسيتها على المدى البعيد؛ وبينت الدراسة أن التبادل التجاري بين الأردن والاتحاد الأوروبي قد ولد العديد من المزايا والفوائد مثل زيادة الاهتمام بتطوير طرق الإنتاجية وقد يعود السبب في ذلك إلى أن التبادل التجاري بين الأردن والاتحاد الأوروبي تعد بمثابة القوة الدافعة للتنمية الاقتصادية مما ساهمة في المحافظة على توازن الميزان التجاري في الدولة، كما يمكن تفسير هذه النتيجة إلى أن زيادة مستوى التبادل التجاري بين الأردن والاتحاد الأوروبي يساهم في زيادة معدل النمو الاقتصادي وذلك من خلال التخصيص في إنتاج السلع التي تتميز بها الدولة نسبية وتنافسية وبالتالي زيادة الدخل القومي وزيادة الرفاهية، وقد يعود السبب في ذلك إلى أن زيادة مستوى التبادل التجاري بين الأردن والاتحاد الأوروبي يساهم في النحول إلى استراتيجيات الإنتاج من أجل التصدير وتشجيع إقامة المناطق الحرة وتوفير الحوافز التي تشجع الاستثمار من أجل التصدير.

2- وجود أثر إيجابي وذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($0.05 \geq \alpha$) للتبادل التجاري بين الأردن والاتحاد الأوروبي على المستوردات، وقد يعود السبب في ذلك إلى أن مستوردات الأردن من الاتحاد الأوروبي فقد تكونت أساساً من المواد الغذائية والحيوانات الحية، والمشروبات والتبغ، والمواد الخام غير الصالحة للأكل، والوقود المعدني ومواد التشحيم، والزيوت والدهون والشموع والمواد الكيماوية والبضائع والصناعات المتنوعة، ويساهم التبادل التجاري بين الأردن والاتحاد الأوروبي في زيادة نمو الاقتصادي من خلال تطوير القطاعات الاقتصادية المختلفة سواء كان تقليدية أو غير تقليدية، وبخاصة، وإتاحة الفرصة بأن يصبح الأردن مركزاً إقليمياً لهذه القطاعات. وحسب الإحصائيات الرسمية بأن هناك انخفاض في مستوردات الأردن

3- من دول الاتحاد الأوروبي نحو 8% بنهاية كانون الثاني 2017 مقارنة بنهاية كانون الثاني من العام السابق.

4- وجود أثر موجب ذو دلالة إحصائية للتبادل التجاري بين دول الاتحاد الأوروبي والأردن على الاقتصاد الأردن، ممثلاً بالصادرات والمستوردات.



الفصل الخامس
الاستنتاجات والتوصيات

الفصل الخامس

الاستنتاجات والتوصيات

1-5 الاستنتاجات:

من خلال النتائج يستنتج الباحث ما يلي:

- يساهم التبادل التجاري بين الأردن ودول الاتحاد الأوروبي في تحسين الصادرات الأردنية.
- يساهم التبادل التجاري بين الأردن ودول الاتحاد الأوروبي في تحسين الواردات الأردنية.

2-5 التوصيات

بناءً على ما سبق من نتائج توصي الدراسة بما يلي:

- 1- ضرورة تنشيط التبادل التجاري بين الأردن ودول الاتحاد الأوروبي لما له من أثر إيجابي على الاقتصاد الأردن.
- 2- تشكيل لجنة اقتصادية مشتركة مع مجموعة دول الاتحاد الأوروبي من شأنها النهوض بالأداء الاقتصادي الأردني.
- 3- ضرورة الاهتمام بانعكاسها التبادل التجاري بين الأردن ودول الاتحاد الأوروبي على الخدمات ومجتمع الأعمال

قائمة المراجع

أولاً- المراجع باللغة العربية

- أبوليلي، زياد محمد (2015). مروانات التجارة الأردنية البينية. دراسات العلوم الإدارية، 42(2).
- بعداش، عبد الكريم (2008). الاستثمار الأجنبي المباشر وآثاره على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1996 - 2005). رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر.
- تركمانى، عبدالله. (2005). العرب والشراكة الأورو-متوسطية. مجلة مقاربات، مقالة منشورة بتاريخ 2005/11/15، على الموقع الإلكتروني <http://www.mokarabat.com>.
- الجمال، جمال (2013). التجارة الدولية، عمان: المركز الكتاب الأكاديمي.
- جويد، رائد (2013). النظريات الحديثة في التجارة الخارجية. مجلة الدراسات التاريخية والحضارية، 5(17).
- الطعامنة، محمد (2004). الإدارة الحكومية في الأردن، الواقع ومتطلبات التغيير، (ط1)، القاهرة، مصر.
- الحباشنه، فضل المولى معيوف (2016). أثر تجارة الأردن الخارجية على نمو قطاع الصناعة التحويلية: تحليل قطاعي للفترة (1996 - 2013). مجلة دراسات - العلوم الإدارية (الأردن)، (43)، ملحق.
- حماد، أحمد خليل (2011). تجربة الأردن في مجال تيسير التجارة ومفاوضات تيسير التجارة في منظمة التجارة العالمية، بيروت: بيت الأمم المتحدة.
- الخاقاني، نوري عبدالرسول (2016). انعكاسات تحرير التجارة الخارجية على الهيكل الاقتصادي في المغرب. مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، العراق، 18(2)، 117 - 132.
- رشيد، شلالي (2011)، تسيير المخاطر المالية في التجارة الخارجية الجزائرية. رسالة منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر.

السامرائي، دريد محمود (2006) الاستثمار الأجنبي: المعوقات والضمانات القانونية"، (ط1)، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

السحيباني، صالح إبراهيم (2007)، سوق الأسهم والنمو الاقتصادي علاقات الارتباط والسببية، اللقاء السنوي السادس عشر لجمعية الاقتصاد السعودي (الخدمات المالية في المملكة العربية السعودية)، جامعة الملك سعود، الرياض.

سعيد، يحيى (2007). تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر. رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر.

السقا، محمد إبراهيم (2010). بعض الآثار الكلية لتحويلات العمالة على الاقتصاد الأردني. المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، (2).

شطناوي، ميس عوض (2013). الصادرات الصناعية وأثرها على النمو الاقتصادي في الأردن. رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة اليرموك، الأردن.

شكوكاني، حنان محمد خليل (2005). أثر السياسة المالية والنقدية على النمو الاقتصادي في الأردن، رسالة ماجستير، جامعة الأردنية .

الصعيد، عماد حسنين سليم. (2015). "أثر تقلبات أسعار النفط العالمية على عجز الموازنة العامة في الأردن"، المؤتمر العلمي الدولي الأول- منظمات الأعمال- الفرص والتحديات والتطلعات، جامعة البلقاء التطبيقية، الأردن.

صقر، محمد علي (2008). التجارة الخارجية العربية ومشكلة تركيز الصادرات والواردات. مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية (سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية)، سوريا، 30(1)، 135 - 151.

صيدم، مأمون ودياب، أريج والهنداوي، سهر (2005). أثر اتفاقية الشراكة الأردنية الأوروبية على حركة التبادل التجاري بين الأردن ودول الاتحاد الأوروبي، غرفة تجارة عمان، إدارة الدراسات والتدريب.

العبدلة، علي محمد علي (2015). محددات تدفق التجارة الخارجية لفلسطين: نموذج الجاذبية 1995 - 2013. رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.

العبدلي، عايد (2005)، تقدير أثر الصادرات علة النمو الاقتصادي في الدول الإسلامية: دراسة تحليلية قياسية.مجلة مركز صالح عبد الله كامل للاقتصاد الإسلامي، جامعة الأزهر، 9(27).

العرجان، أحمد أرشيد عطنان (2014). التجارة الخارجية الأردنية مع جمهورية السودان: دراسة تحليلية للفترة 1995 - 2010. رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة أم درمان الإسلامية، السودان.

العشران، طاهر فاضل (2001). الشراكة الأوروبية المتوسطية: الأردن دراسة حالة. رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية، الأردن.

العصار، رشاد (2000). التجارة الخارجية، (ط1)، عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة.

الفواز، تربي والنيف، خالد والشواور، أكرم (2006). الاستثمار الأجنبي المباشر في الأردن. بحث غير منشور، كلية الزرقاء الجامعية، جامعة البلقاء التطبيقية، الأردن.

الكفري، مصطفى العبدالله (2010). الاقتصاد السوري وآفاق المستقبل. الندوة الاقتصادية الثالثة والعشرون، جمعة العلوم الاقتصادية السورية، دمشق، سوريا.

الكواز، أحمد (2009). التجارة الخارجية والتكامل الاقتصادي الإقليمي. مجلة جسر التنمية، الكويت، 8(81)، 2 - 23.

كورتل، فريد (2015). أهمية توفير مناخ أعمال ملائم لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة. المؤتمر الدولي العلمي حول الاستثمار الأجنبي المباشر، خلال الفترة (19 - 22) من شهر أكتوبر، مركز البحث وتطوير الموارد البشرية، عمان، الأردن.

مختار، رنان (2009). التجارة الدولية ودورها في النمو الاقتصادي، (ط1)، الجزائر: منشورات الحياة.

مسعداوي، يوسف (2015). دور المناخ الاستثماري في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة: حالة الجزائر. المؤتمر الدولي العلمي حول الاستثمار الأجنبي المباشر، خلال الفترة (19 - 22) من شهر أكتوبر، مركز البحث وتطوير الموارد البشرية، عمان، الأردن.

ملاوي، أحمد إبراهيم والعمري، إبراهيم حسن (2015). أثر انضمام الأردن إلى منظمة التجارة العالمية على الاستثمار الأجنبي المباشر في الأردن. مجلة مؤتة للبحوث والدراسات - العلوم الإنسانية والاجتماعية، الأردن، 30 (1)، 109 - 136.

منصري، نجاح (2015). أثر اتفاقية الشراكة الأورو متوسطية على التجارة العربية البينية. رسالة دكتوراه منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، الجزائر.

نعيمات، عبد السلام (2005). الآثار الاقتصادية والاجتماعية لاتفاقية الشراكة بين الأردن والاتحاد الأوروبي، الجمعية العلمية الملكية.

Chinn, M. (2003). **Doomed To Deficit Aggregate U.S. Trade Flows Reexamined**, (Nber Wp # 9521).

Gujarati, D. and Porter, D. (2009). **Basic Econometrics**, (5th ed.). International Edition, McGraw Hill.

Hughes, Richard E. (2011). **Perspectives On Prehistoric Trade And Exchange In California And The Great Basin Salt Lake City**, University Of Utah Press. Ebook., Database: Ebook Collection.

Litvinova, N.; Khmeleva, A.; Ermolina, V.; Alferova, V.; Cheryomushkina, V. (2016). Scenarios Of Business Development In The Agricultural Machinery Market Under Conditions Of International Trade Integration. **Contemporary Economics**, 10(4), 323-332. 10p. Doi: 10.5709/Ce.1897-9254.

Malefane, M; Odhiambo, N. (2016). **The Role Of International Trade In Lesotho's Economic Growth: A Review**. Acta Universitatis Danubius: Oeconomica. 12(5), 211-226.

Nelson and Plosser (1982). Trend and random walks in macroeconomic time series. **Journal Of Monetary Economics**, 10, 139-162.

Onokhina, Yelena A. (2014). The Research of the Impact of the Factor of Russia's Accession to the WTO Using the Model of Linear Regression. **Izvestia Uralskogo Gosudarstvennogo Ekonomiceskogo Universiteta**, 55(5), 110-114.

Phillips and Peron (1988). Testing for unit root in time series regression. **Biometrika**, 75, 335-346.

Rutherford, L. Thomas and Tarr, G. David (2010). Regional Impacts of Liberalization of Barriers against Foreign Direct Investment in Services: The Case of Russia's Accession to the WTO. **Review of International Economic**, 30-46.

Seddighi and Lawler (2000). **Econometrics: practical approach**, London: Routledge.

Shapiro, E. (1995). **Acroeconomic Analysis**, U.K: Thomson Learning.

Siddiqui, Kalim (2016). International Trade, WTO And Economic Development. **World Review Of Political Economy**, 7(4), 424-450.

Solow, R. M. (2000). **rowth Theory Second Edition Oxford Edition**, New York: Oxford University Press.

Stay, K. & Kulkarni, G.(2016). The Gravity Model of International Trade, a Case Study: The United Kingdom and Her Trading Partners. **Amity Global Business Review**, 11, 28-39.

Stock and Watson (1989). New indexes of coincident and leading economic indicators. **MIT press national Bureau of economic research**, 351-409.

Stojadinović, Jovanović (2016). Interdependence Of International Trade And Investment Flows In The Post-Crisis Period. **Ekonomika**, 62(2), 49-59.

Suranovic, S. (2010). **Policy And Theory Of International Trade**, Flat World Knowledge, George Washington University.

Suranovic, S. (2012). **Policy And Theory Of International Economics**, Downloaded By Andy Schmitz ([Http://Lardbucket.Org](http://Lardbucket.Org)).

Warzynski, Frederic (2010). **The Impact of Research and Development on Quality, Productivity and Welfare**, Amil Petrin University of Minnesota, Twin Cities and NBER, Aarhus University.

الملاحق

الميزان التجاري	المستوردات	الصادرات	
-509,150,000.000	531408000	22258000	1990
-533,858,000.000	552544000	18686000	1991
-679,402,000.000	698716000	19314000	1992
-786,080,000.000	814351000	28271000	1993
-797,328,000.000	838152000	40824000	1994
-796,250,000.000	859261000	63011000	1995
-877,380,000.000	963627000	86247000	1996
-869,243,000.000	946995000	77752000	1997
-818,797,000.000	887829000	69032000	1998
-774,018,000.000	834939000	60921000	1999
-1,038,713,000.000	1,074,188,000.000	35,475,000.000	2000
-1,059,941,000.000	1,113,911,000.000	53,970,000.000	2001
-1,013,604,000.000	1,063,850,000.000	50,246,000.000	2002
-1,034,640,000.000	1,109,594,000.000	74,954,000.000	2003
-1,337,860,000.000	1,418,499,000.000	80,639,000.000	2004
-1,734,368,000.000	1,834,667,000.000	100,299,000.000	2005
-1,820,479,000.000	1,928,210,000.000	107,731,000.000	2006
-2,255,674,000.000	2,366,213,000.000	110,539,000.000	2007
-2,359,310,000.000	2,541,474,000.000	182,164,000.000	2008
-2,018,421,000.000	2,125,435,000.000	107,014,000.000	2009
-2,122,321,000.000	2,277,937,000.000	155,616,000.000	2010
-2,522,820,000.000	2,742,887,000.000	220,067,000.000	2011
-2,363,014,000.000	2,578,842,000.000	215,828,000.000	2012
-3,227,399,000.000	3,398,825,000.000	171,426,000.000	2013
-2,965,100.000	3,181,700.000	216,600.000	2014
-944,200.000	987,300.000	43,100.000	2015
-1,178,400.000	1,218,100.000	39,700.000	2016

المصدر: (البنك المركزي الأردني، غرفة التجارة)